

Received on (29-06-2022) Accepted on (18-10-2022)
<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.31.1/2023/7>

The Phenomenon of Anomalies in Nouns in the Dictionary of "Al-Misbah Al-Munir Al-Fayoumi"

Dr. Imad Hassan Abo Daia^{*1}, Emad A. Al-Masry^{*2}

Department of Arabic Language-College of Arts and Humanities-Al-Aqsa University-Palestine^{*1,2}

*Corresponding Author: ihmabudaya75@gmail.com

Abstract:

This study aims to identify the phenomenon of anomalies in nouns in the dictionary of "Al-Misbah Al-Munir Al-Fayoumi". The study aimed to track the abnormal nouns that deviated from the steady rules of the Arabs in this lexicon. Showing the importance of this phenomenon to form a large material in their linguistic uses, and the nature of the study necessitated that it be divided into four sections, namely: anomalies in dualism and plural, anomalies in sources and derivatives, anomalies in descent and minimization, and anomalies in other linguistic topics such as rigid nouns, masculine and feminine and others, The study came out with several results, the most important of which are: the disclosure of Fayoumi's methodology in his presentation of this linguistic material, as well as a statement that the abnormal use is not random, but is intended to differentiate and prevent confusion, and may be the product of the multiplicity of Arabic dialects.

Keywords: anomaly, rare, non, measurement, nouns, luminous lamp, Fayoumi.

ظاهرة الشذوذ في الأسماء دراسة في المصباح المنير للفيومي (ت770هـ)

د. عماد حسن أبودية¹، د. عماد عليان المصري²
قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الأقصى- فلسطين^{1,2}

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة الشذوذ في الأسماء في معجم "المصباح المنير للفيومي"، وتتبع الأسماء الشاذة التي خرجت عن القواعد المطردة عند العرب في هذا المعجم؛ مبينة أهمية هذه الظاهرة لتشكيلها مادة كبيرة في استعمالاتهم اللغوية، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسّم إلى أربعة مباحث، هي: الشذوذ في التثنية والجمع، والشذوذ في المصادر والمشتقات، والشذوذ في النسب والتصغير، والشذوذ في مباحث لغوية أخرى كالأسماء الجامدة، والتذكير والتأنيث وغيره، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها: الكشف عن منهجية الفيومي في عرضه لهذه المادة اللغوية، وكذلك بيان أن الاستعمال الشاذ ليس عشوائياً، وإنما يكون مقصوداً للتفريق، ومنع اللبس، وقد يكون نتاج تعدد اللهجات العربية.

كلمات مفتاحية: الشاذ، النادر، غير القياس، الأسماء، المصباح المنير، الفيومي.

المقدمة:

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد...

- أهمية الدراسة:

فموضوع هذا البحث هو: "ظاهرة الشذوذ في الأسماء في المصباح المنير للفيومي (ت770هـ)"; إذ يعرض البحث للألفاظ الشاذة التي خرجت عن القواعد المطردة عند العرب، والتي نصّ الفيومي على شذوذها عند معالجته للفظ الشاذ. وتكمن أهمية ظاهرة الشذوذ بأنها تُعدُّ جزءاً من قواعد العرب، وإن خالفت المطرد عندهم. فعند تعييدهم للقواعد الصرفية والنحوية، وجدوا أنفسهم أمام ألفاظ وتراكيب صحيحة وفصيحة استعملها الفصحاء من اللغويين وغيرهم؛ لكنها لا تتفق مع القواعد المطردة عندهم، فاجتهدوا في تفسير علتها بتخرجات عقلية، وتفسيرات علمية.

وقد أطلق اللغويون والمعجميون على هذه الألفاظ والتراكيب المخالفة للقياس والمطرد من القواعد مصطلحات عدة، من أهمها: "الشاذ"، والقليل، والنادر، وعلى غير القياس وغيرها؛ لتمييزها، ولمخالفتها القواعد المطردة.

- أهداف الدراسة:

- الوقوف على ظاهرة الشذوذ في الأسماء في المعاجم اللغوية من خلال معجم "المصباح المنير" للفيومي.
- الكشف عن منهج الفيومي في معالجة الشاذ في كتابه "المصباح المنير".
- بيان المباحث التي ينتمي إليها الشاذ عند الفيومي في معجمه.
- الكشف عن أكثر مباحث الشاذ وروداً في "المصباح المنير".

- حدود البحث:

اكتفى البحث بدراسة الشذوذ في الأسماء لطول الدراسة، وأما الشذوذ في الأفعال فيحتاج إلى دراسة مستقلة، كما اقتصر البحث أيضاً على دراسة هذه الظاهرة في معجم "المصباح المنير"؛ لأهميته، وغازاة المادة العلمية فيه.

- منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة اللغوية وصفاً دقيقاً، مستعيناً بأدواته، من "تحليل، وإحصاء، وتفسير"، حين درس ظاهرة الشذوذ في "المصباح المنير"، كما استعان بالبحث بالمنهج التاريخي، وذلك عند إيراد آراء اللغويين والمعجميين، ونصوصهم، وأقوالهم، وتعليقاتهم في كل مسألة من مسائل الشذوذ التي أوردها الفيومي، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، تناول التقديم أهمية الدراسة، وأسباب اختيارها، وأهدافها، وحدودها، ومنهجها، وأهم الدراسات السابقة، واشتمل التمهيد على التعريف بكتاب المصباح المنير وصاحبه، ثم الحديث عن مفهوم الشذوذ لغة واصطلاحاً، وتناول المبحث الأول الشذوذ في التثنية والجمع، والمبحث الثاني الشذوذ في المصادر والمشتقات، وتناول المبحث الثالث الشذوذ في النسب والتصغير، ثم جاء المبحث الرابع متحدثاً عن مسائل متفرقة، وتضمنت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

- الدراسات السابقة:

من الجدير ذكره أنّ هناك الكثير من الدراسات التي تناولت ظاهرة الشذوذ اللغوي، التي أفاد منها الباحثان.

ومن هذه الدراسات التي تناولت دراسة ظاهرة الشذوذ:

1- الشذوذ والضرورة عند النحاة، عبد العزيز محمد الفتح، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلد 16، الرياض، 1980م.

2- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 1426هـ-2006م.

- 3- شواذ النسب في العربية: الظواهر والعلل، محمد خالد أحمد كميل، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012م. (ماجستير)
- 4- مظاهر من شذوذ الأسماء في معجم لسان العرب، سونيا موسى الطوسي، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2016م (دكتوراة)
- 5- الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب: دراسة وصفية تحليلية، يحيى عبد الحميد أبو مهادي، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2019م.

تمهيد

وقد اشتمل التمهيد على التعريف بالفيومي، ومعجم المصباح المنير، وتعريف الشذوذ لغة واصطلاحاً، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التعريف بالمصباح المنير وصاحبه.

- تعريف بالمصباح المنير:

هذا المعجم جاء في الأصل شرحاً لألفاظ اشتمل عليها كتاب فقه الشافعية، فالغزالي أبو حامد (450-505هـ) ألف كتاباً في فروع الشافعية سماه "الوجيز" ثم جاء الرافعي عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (557-623هـ)، فشرح كتاب الغزالي "الوجيز"، وسمّى هذا الشرح "فتح العزيز في شرح الوجيز" أخذ يجمع ما فيه من ألفاظ لغوية ويشرحها، ثم أضاف إليه زيادات، حتى صار كتاباً مطوّلاً، يقول الفيومي: "جمعت كتاباً في غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي، وأوسعت في تصارييف الكلمة، وأضفت إليه زيادات من لغة وغيره". ثم اختصر هذا المطول، ورتبه ترتيباً فنياً، ثم بعد ذلك أعاد قراءته، وسمّى هذا المختصر "المصباح المنير"، فهو معجم لغوي موجز، يضم إلى جانب المفردات اللغوية وشرحها، فصولاً أنتجها الفيومي في الصرف والنحو، كما يُعنى بجانب منه بشرح المصطلحات الفقهية الواردة في شرح الإمام الرافعي، على شرح "الكتاب الموجز في فروع الفقه على المذهب الشافعي" للغزالي، ويُعدّ الكتاب خلاصة مثمرة لموسوعات علمية ومصادر كثيرة، لا تقلّ عن سبعين كتاباً، ذكر أكثرها الفيومي في آخر كتابه قائلاً: "وهذا ما وقع عليه الاختيار من اختصار المطول، وكنت جمعت أصله من نحو سبعين مصنفاً ما بين مطول ومختصر إلخ"⁽¹⁾، وقد ذكر طائفة من هذه المصادر في خاتمة كتابه، نذكر منها: "التهذيب للأزهري، والمجمل لابن فارس، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وكتاب المصادر وكتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وديوان الأدب للفارابي، والصحاح للجوهري، والفصيح لثعلب، وكتاب الأفعال لابن القوطية، والأفعال للسرقسطي، والأفعال لابن القطّاع، وأساس البلاغة للزمخشري، والبارع للقالبي، وغريب اللغة لأبي عبيد القاسم بن سلام، بالإضافة إلى مجموعة من كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار"⁽²⁾. فالكتاب وإن كان القصد من تأليفه شرح مفردات الشرح الكبير للرافعي، فقد ضمّ ذخيرة علمية لا يستغني عنها الباحثون في علوم اللغة العربية- كالقواعد العامة والاشتقاق والتصريف، والمصادر والجموع، والتذكير والتأنيث إلخ؛ ممّا تراه أثناء الكتاب. ثمّ جمع ذلك، وقعده وبوّبه ونظّمه بأسلوب موضح ميسر في الخاتمة⁽³⁾. وقد قسّم الفيومي معجمه إلى أبواب، سمّى كل باب كتاباً، وجعل عددها تسعة وعشرين باباً، أو حرفاً؛ أي إنّه عقد باباً خاصاً للحرف المركب (لا) وموقعه بين بابي الواو والياء، واعتمد أوائل أصول المفردات، يليها شرحها⁽⁴⁾.

(1) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (ج 2 / ص711)

(2) قاسم، رياض، المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، (ص65، 66).

(3) مقدمة تحقيق المصباح المنير.

(4) المصدر السابق، (ج 1 / ص66).

- ترجمة الفيومي⁽⁵⁾:

هو الشيخ الإمام العالم العامل الفاضل، شهاب الدين، فخر العلماء العاملين، خطيب خطباء المسلمين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ثم الحموي اللغوي، اشتهر بكتابة "المصباح المنير"، وُلد ونشأ بالفيوم بمصر، ثم رحل إلى القاهرة، واتصل بالشيخ العلامة فريد عصره أثير الدين أبي حيان، ثم رحل إلى حماة بسورية فقتنها. ولما ولي الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمد الأيوبي (672 - 732هـ) حماة من سنة (721 - 732هـ)، أنشأ مسجداً اسمه جامع الدهشة، واختار الفيومي إماماً وخطيباً لهذا المسجد، وقد اشتهر الفيومي باسم خطيب الدهشة، وكانت وفاته على الأرجح سنة 770هـ، وترك عدداً من المؤلفات هي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، والذي اشتهر به، ونثر الجمان في تراجم الأعيان، وديوان الخطب، وشرح عروض ابن الحاجب.

ثانياً: تعريف الشذوذ:

الشذوذ لغة: جاء في لسان العرب: "شذَّ عنه يَشُدُّ ويَشُدُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور ونذر، فهو شاذٌّ" (6). ويقول ابن سيده: "شذَّ الشيء يَشُدُّ ويَشُدُّ شذاً وشذوذاً: نَدَرَ عن جمهوره" (7). وشذَّ الرجل من أصحابه، أي انفرد عنهم، وكل شيء مُنفرد فهو شاذٌّ، وكلمة شاذَّةٌ، وشذَّاذُ الناس: مُتفرِّقوهم، وكذلك شذَّانُ الحصى (8)، وجاء أيضاً: "... وجاؤوا شذَّاذاً أي قِلالاً، وقوم شذَّاذ إذا لم يكونوا في منازلهم ولا حيهيم، وشذَّانُ الناس: ما تفرَّق منهم، وشذَّاذُ الناس متفرِّقوهم.... وشذَّان جمع شاذٌّ مثل شاب وشبَّان، ويروى بفتح الشين، وهو المتفرِّق من الحصى وغيره، وهو ما شذَّ من الحصى وغيره. ويقال: من قال شذَّان، فهو جمع شاذٌّ، ومن قال شذَّان، فهو فَعْلانٌ، وهو ما شذَّ عن الحصى. ويقال: شذَّان، وإنما يقال شذَّان بالضم، ولا يجمع على فَعْلان، وشذَّان الحصى ونحوه: ما تطاير منه.... وشذَّانُ الإبل وشذَّانها: ما افترق منها، وشذَّ الرجل: إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء مُنفرد، فهو شاذ، وكلمة شاذة، ويقال أشذذت يا رجل: إذا جاء بقول شاذٍّ نادر، ويقال: شاذٌّ: أي متَّحٍ" (9). فالملاحظ أنَّ لفظ (الشاذِّ) يجمع على (شذَّاذ) و(شذَّان)، وقد فرَّق ابن فارس بين صيغتي الجمع في الاستعمال، فجعل صيغة (شذَّاذ) خاصة بالعقلاء دون غيرهم، يقول ابن فارس: "الشذَّاذ يكونون في القوم، وليسوا في قبائلهم، ولا منازلهم" (10)، أما صيغة (شذَّان) فتأتي للعقلاء وغيرهم، تقول: شذَّان الناس، وشذَّان الحصى، وشذَّان الإبل (11). نستنتج أنَّ معاني الشذوذ أو الشاذِّ في المعاجم اللغوية تدور حول معنى: النذور، والتقرُّد، والقليل، والمنتح.

- الشذوذ اصطلاحاً: لعن ابن جنِّي أول من عرَّف الشذوذ بمعناه الاصطلاحي، حيث يقول: "جعلوا ما فارق عليه بقیةً بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً" (12). وهذا التعريف نقله عنه ابن منظور في مادة (شذَّ) يقول: "وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقیةً بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً بهذا الموضوع على حكم غيره" (13). وهذا يؤكد أنَّ المعنى الاصطلاحي للشذوذ، مرتبط بالمعنى اللغوي، وهو ما ابتعد قياسه عن بابه إلى باب آخر. ويندرج تحته من المصطلحات: الشاذ، والنادر، والمنفرد، والمتفرِّق، والقليل، والضعيف، والغريب، والمنتح، وما خالف القياس. ويُعدُّ شيخ النحاة سيبويه من أوائل النحاة واللغويين الذين استعملوا مصطلح الشذوذ،

(5) يُنظر في ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة، (ج1/ص105). ويُنظر أيضاً: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (ج8 / ص43) مادة (شذذ).

(7) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج7 / ص610).

(8) الفراهيدي، كتاب العين، (ج12، ص316).

(9) ابن منظور، لسان العرب، (ج8 / ص43) مادة (شذذ).

(10) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ج3 / ص180).

(11) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (ج3، ص566).

(12) ابن جنِّي، الخصائص، (ج1 / ص97).

(13) ابن منظور، لسان العرب، (ج8 / ص43)، مادة (شذذ).

وما دلّ عليه من ألفاظ، وما دار في معناه، وذلك في مواضع عديدة، ومواطن كثيرة في كتابه الخالد "الكتاب"، فتارة يستخدم لفظ (مصطلح) الشاذّ عنواناً لبابٍ من أبواب كتابه، مع حرصه على ذكره مقابلاً لمصطلح المطرد، إذ يقول: " هذا باب ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء، لكرهية التضعيف، وليس بمطرد"⁽¹⁴⁾. وقوله أيضاً: "باب ما كان شاذاً مما حفظوا على ألسنتهم، وليس بمطرد"⁽¹⁵⁾، وتارة يورد لفظ الشاذّ أثناء الشرح والتفسير، وذلك في قوله: "وقد تركوا التغيير في مثل حنفيه، ولكنّه قليلٌ شاذٌ"⁽¹⁶⁾. وقوله: "ومن الشاذّ قولهم: أحسّ، وقسّ، لما كُثر في كلامهم، كرهوا التضعيف"⁽¹⁷⁾. وتارة أخرى يستخدم ألفاظاً تدلّ على الشذوذ، دون تحديد هذه الألفاظ، وجاءت هذه الألفاظ متداخلة دون أن يحددها بمصطلحات علمية؛ إذ يقول: "فإنّما هذه الأقلّ نادر، تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه"⁽¹⁸⁾. يتّضح من كلام سيبويه أنّه يتحدّث عن الشاذّ والمطرّد، وإن لم يحدّد المصطلحات، فما يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه بحسب قوله هو الشاذ، بينما الأكثر الذي يقاس عليه، فهو المطرّد، فالألفاظ التي أوردها سيبويه متداخلة، وتحمل دلالة الشاذّ، كالنادر، والقليل، والسماع، الذي لا يقاس عليه.

وقد جاء اللغويون من بعد سيبويه، فساروا على دربه، واستخدموا مصطلحاته التي تدلّ على الشذوذ، وما يدور في معناه، فمنهم الأخفش (ت215هـ)، ففي تعليقه على جمع (زهن) على (زهن) يقول: "وهي قبيحة، لأن (فعل) لا يجمع على (فعل) إلا قليلاً نادراً"⁽¹⁹⁾. فهو يستخدم القليل والنادر بمعنى واحد، وللدلالة على الشاذ، وهذا ما ذكره سيبويه. ومن هؤلاء العلماء أيضاً المازني (ت249هـ)، فقد استخدم المصطلحات نفسها دون تحديد، أو دون وضع تعريف اصطلاحى لها، ومن ذلك قوله: "فإن قلت: فقد جاء مزيدٌ فإنما هو شاذ... فإنه يحفظ هذا"⁽²⁰⁾. وقد ذهب بعض متأخري اللغويين كابن هشام، وابن عقيل، والجرجاني إلى التفريق بين المصطلحات التي تدلّ على الشذوذ نحو: الشاذّ، والقليل والنادر، والضعيف.... وغيرها. فقد أورد السيوطي قول ابن هشام في ذلك، حيث جاء في المزهري: "قال ابن هشام: اعلم أنّهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرّداً، فالمطرّد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنّه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقلّ من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى الثلاثة والعشرين غالباً، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادراً"⁽²¹⁾.

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم الشذوذ ومصطلحاته، فإنّ البحث سيستخدم مصطلح الشذوذ والمصطلحات التي تدور في فلكه، مثل: النادر، والقليل، والسماع، وغير القياس. بوصفها مترادفة؛ لأنّ اللغويين الأوائل أوردها مترادفة، وكذلك هي في المعاجم اللغوية مترادفة.

المبحث الأول

الشذوذ في التنثية والجمع

أولاً: الشذوذ في التنثية:

نكر الفيومي لفظين شاذّين في معجم المصباح المنير هما: تنثية (ألية) على (ألين)، و(خُصِيّة) على (خُصِيّين) بحذف التاء:

(14) سيبويه، الكتاب، (ج4 / ص424).

(15) المرجع السابق (ج1، ص481).

(16) المرجع السابق (ج3، ص339).

(17) المرجع نفسه، (ج4، ص482).

(18) المرجع نفسه، (ج4 / ص8).

(19) الأخفش، معاني القرآن، (ج1، ص19).

(20) ابن جنّي، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ج1 / ص275).

(21) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (ج1 / ص234).

الألئية: هي العَجِيزَةُ، أو ما رَبَكَ الْعَجَزَ من شَحْمٍ وَلَحْمٍ، وتجمع على: (أليات)، و(ألياتاً)⁽²²⁾، والخُصِيَّةُ: البيضة، وهي من أعضاء التئاسل، والقياس في تشنية (خُصِيَّة)، و(ألئية): (خُصِيَّتَانِ)، و(ألتيان) بالتاء، وجاءت التشنية على غير قياس (خُصِيَانِ)، و(ألتيان) بحذف التاء، وهو المختار عند اللغويين. ذكر الفيومي: "وَالْأَلْيَةُ: أَلْيَةُ الشَّاةِ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ وَجَمَاعَةٌ: لَا تُكْسَرُ الْهَمْزَةُ، وَلَا يُقَالُ لِيَّةٌ، وَالْجَمْعُ: أَلْيَاتٌ، مِثْلُ: سَجْدَةٍ وَسَجْدَاتٍ، وَالتَّشْنِيَةُ أَلْيَانٌ بِحَذْفِ الْهَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَبِإِثْبَاتِهَا فِي لُغَةِ عَلَى الْقِيَاسِ"⁽²³⁾، وقال أيضاً: "الخُصِيَّةُ مَعْرُوفَةٌ، وَالْخُصْيُ لُغَةٌ فِيهَا، قَالَ ابْنُ الْفُوطِيَّةِ: مَعْنَى الخُصِيَّةِ اسْتَخْرَجْتُ بَيْضَتَهَا، فَجَعَلَهَا الْجِلْدَةَ، وَحَكَى ابْنُ السَّكَيْتِ عَكْسَهُ، فَقَالَ الخُصِيَّتَانِ بِالتَّاءِ الْبَيْضَتَانِ، وَبِعَيْرِ تَاءِ الْجِلْدَتَانِ، وَمِنْهُمَنْ مَن يَجْعَلُ الخُصِيَّةَ لِلْوَالِدَةِ، وَيُنْتَى بِحَذْفِ الْهَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَيُقَالُ خُصِيَانِ، وَجَمْعُ الخُصِيَّةِ خُصْيٌ، مِثْلُ: مُدْيَةٍ وَمُدَى"⁽²⁴⁾. فقد قال إن (ألتيين)، و(خُصيين) بحذف التاء على غير قياس، و(ألتيين)، و(خُصيتين) بالتاء على لغة القياس، وهذا ما ظهر عند أبي هلال العسكري (ت395هـ) أن الصواب التذكير، ولا يُقال (خُصيتان)⁽²⁵⁾.

وذكر الجوهري (ت393هـ) أن القياس حذف التاء في قوله: "ولا نقل إلية ولا لئية، فإذا تشئت قلت: أليان، فلا تلحقه التاء"⁽²⁶⁾، في حين جعل الرازي (ت666هـ) حذف التاء نادراً في التشية في قوله: "الخُصِيَّةُ وَاحِدَةٌ الخُصْيِ، وَكَذَا الخُصِيَّةُ بِالْكَسْرِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: سَمِعْتُهُ بِالضَّمِّ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ بِالْكَسْرِ، وَسَمِعْتُ (خُصِيَّةً)، وَلَمْ يَقُولُوا: (خُصْيٍ) لِلْوَالِدِ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الخُصِيَّتَانِ الْبَيْضَتَانِ، وَالْخُصِيَانِ الْجِلْدَتَانِ اللَّتَانِ فِيهِمَا الْبَيْضَتَانِ، وَقَالَ الْأُمَوِيُّ: الخُصِيَّةُ الْبَيْضَةُ فَإِذَا تَشْنَيْتَ قُلْتَ: خُصِيَانِ، وَلَمْ تُلْحَقْهُ التَّاءَ، وَكَذَا الْأَلْيَةُ إِذَا تَشْنَيْتَهَا قُلْتَ: أَلْيَانٌ بِعَيْرِ تَاءٍ وَهُمَا نَادِرَانِ"⁽²⁷⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن بطال (ت633هـ)⁽²⁸⁾، ولعل مردود هذا الخلاف في الاستعمال إلى لغات العرب حين نكروا لغات متعددة في التشية، قال ابن سيده (ت458هـ): "الخُصْيِ، والخُصِيَّةُ، والخُصِيَّةُ: من أَعْضَاءِ التئاسل، والتَّشْنِيَةُ: خُصِيَّتَانِ، وَخُصِيَانِ، وَخُصِيَانِ"⁽²⁹⁾. وذكر ابن المبرد (ت909هـ) أن الأكثر (خُصِيَّتَانِ) بالتاء، والأقل حذفها بالتذكير في قوله: "ويقال للمفرد: خُصِيَّةٌ بضم الخاء، وفي التَّشْنِيَةِ: خُصِيَّتَانِ، وفي الجَمْعِ: خُصْيٌ، والخُصِيَّةُ مؤنثه، وربما ذكروا في التشية، فقالوا: رأيتُ خُصِيَّتَهُ"⁽³⁰⁾. وذكر المبرد (ت295هـ): أن خُصِيَّتَيْنِ، وألتيين متنى خُصِيَّةً، وألتيين متنى خُصْيٍ، وألتي في قوله: "فأما قولهم: خُصِيَانِ، فأبنا بنوه على قولهم: خُصْيٍ فاعلم، ومن تشى على قولهم: خُصِيَّةً لم يقل إلا خُصِيَّتَانِ، وكذلك يقولون: أَلْيَةُ، وألتي في معنى، فمن قال: أَلْيَةُ قال: أَلْيَتَانِ، ومن قال: أَلْيٌ قال: أَلْيَانِ"⁽³¹⁾. وذكر ذلك ابن هشام اللخمي (ت577هـ) في قوله: "وقال القتيبي: من قال: خُصْيٍ في الواحد، قال في التشية: خُصِيَانِ، ومن قال في الواحد خُصِيَّةً قال في التشية: خُصِيَّتَانِ"⁽³²⁾.

⁽²²⁾ يُنظَر: الفيروز آبادي، (ج4 / 320). مادة (ألتي).

⁽²³⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص20). مادة (ألتي).

⁽²⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص139). مادة (خُصِي).

⁽²⁵⁾ العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، (ص68).

⁽²⁶⁾ الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، (ج6 / 2271). مادة (ألتي). وينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، (ج2، ص991)، وابن منظور، لسان

العرب، (ج14 / ص43). مادة (ألتي).

⁽²⁷⁾ الرازي، مختار الصحاح، (ج1 / ص92). مادة (خُصِي).

⁽²⁸⁾ ابن بطال، النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، (ج1، ص251).

⁽²⁹⁾ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج5، ص244).

⁽³⁰⁾ ابن المبرد، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرق، (ج3، ص642).

⁽³¹⁾ المبرد، أبو العباس، المقتضب، (ج3، ص41).

⁽³²⁾ اللخمي، ابن هشام، شرح الفصيح، (ص240).

يلاحظ من العرض السابق أنّ الفيومي جاءت آراؤه موافقة لبعض اللغويين في اعتبار القياس (خصيَّتان)، و(ألَيَّتان) بذكر التاء، وأمّا طرحها فعلى غير القياس، بينما جاء رأيه مخالفاً لبعضهم حين عدّوا القياس طرح التاء، بينما وقف بعضهم موقفاً متوسطاً كابن منظور، وابن سيده بتسوية الاستعمالين لوروده في لهجات العرب، في حين ذهب بعضهم كالمبرد، وابن هشام اللخمي إلى أنّ (خُصَيَّان) مثني (خُصَي)، (خصيَّتان) مثني (خُصَيَّة).

ثانياً: الشذوذ في جمع المذكر السالم:

ذكر الفيومي شذوذ خمسة جموع سالمة، هي: (الإوْزُون) جمع إوْزَة، و(بَيْرِين)، و(عَضِيْن) جمع (عَضَة)، وقد اكتفى الباحثان بتحليل بعض النماذج من ذلك:

- جمع إوْزَة على الإوْزُون:

أورد الفيومي جمع (إوْزَة) على (الإوْزُون)، ونصّ على أنّه شاذّ، والإوْزُون: جمع مذكر سالم للفظ (إوْزَة)، وهو طائر النبط المعروف، فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الجمع في قوله: "الإوْزُ مَعْرُوفٌ عَلَى فِعْلِ بَكْسِرِ الْفَاءِ وَقَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، الْوَاحِدَةُ إوْزَةٌ، وَفِي لُغَةِ يَعَالٍ: وِزٌّ، الْوَاحِدَةُ وِزَّةٌ؛ مِثْلُ: تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ، وَلِهَذَا يُدَكَّرُ فِي الْبَابَيْنِ، وَحُكِيَ فِي الْجَمْعِ إوْزُونٌ، وَهُوَ شاذٌّ"⁽³³⁾. يلاحظ أنّ الفيومي قد اكتفى بوصف هذا الجمع بالشذوذ دون أن يعلّل لذلك، ودون أن يذكر القياس.

ولو نظرنا في المعاجم اللغوية لوجدنا مواقف اللغويين متباينة، فمنهم من لم يذكر شذوذ هذا الجمع، ومنهم من لم يح بقلته، ومنهم من يذكر شذوذ دون أن يبيّن علته، كما جاء عند الفيومي، ومنهم من يصرّح بشذوذه مبيناً العلة. فمن الذين لم يذكروا شذوذه الفيروز آبادي (ت817هـ) في قوله: "والإوْزُ، كخَدَبٍ: القَصِيرُ الغليظُ، والنَّبَطُ، ج: إوْزُونٌ"⁽³⁴⁾، وممن لم يح بقلته دون أن يصرّح الجوهري (ت393هـ)، والرازي (666هـ)، وذلك من خلال استعمالهما عبارة (وقد جمعه)، قال الجوهري: "الإوْزَةُ والإوْزُ: النبطُ، وقد جمعه بالواو والنون، فقالوا: إوْزُونٌ"⁽³⁵⁾. وقد بيّن الزبيدي (ت1205هـ) علة الشذوذ في هذا الجمع حين أجروه مجرى جمع المذكر السالم مع فقده للشروط، إمّا للتأويل، أو شذوذاً، أو غير ذلك⁽³⁶⁾.

وقد بيّن سيبويه (180هـ) علة الشذوذ، عندما نقل عن يونس قوله: "وزعم يونس أنّهم يقولون: حَرَّةٌ وَحَرَّونٌ، يشبهونها بقولهم: أَرْضٌ وَأَرْضونٌ؛ لأنّها مؤنّثة مثلها، ولم يكسروا أوّل أرضين؛ لأنّ التغيير قد لزم الحرف الأوسط كما لزم التغيير الأوّل من سنة في الجمع، وقالوا: إوْزَةٌ وإوْزُونٌ، كما قالوا: حَرَّةٌ وَحَرَّونٌ"⁽³⁷⁾. فعلة الشذوذ في هذا الجمع أنّ التغيير بالإدغام جعل الحرفين بمثابة الحرف الواحد، فكان اللفظ قد نقص حرفاً، ورغم ذلك فهو عنده شاذّ، قال السيرافي (ت368هـ): "هذا ما حكاه سيبويه عن يونس، وقد حكى الجرمي عنه: أنّهم يقولون: "أحرون" بفتح الألف، وكل ذلك شاذّ ليس بالمطرّد، وإنما شبهوا "حرة" للإدغام الذي فيها بالمنقوص؛ لأنّ النطق بالحرفين في دفعة واحدة، فصار كحرف واحد"⁽³⁸⁾، وقد ذكر ابن يعيش (ت643هـ) العلة نفسها في لفظ مماثل، وهو (أحرون) في قوله: "وأصله: "أحرزة" على زنة "أفعلة"، فكهوا اجتماع مثليين متحرّكين، فنقلت حركة الأوّل إلى ما قبله، وهي الحاء، ثمّ ادغم أحدهما في الآخر. ومثله "إوْزَةٌ" و"إوْزُونٌ"⁽³⁹⁾

وقد استشهد على ذلك بقول أوس بن حجر [من البسيط]:

⁽³³⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1/ ص29). مادة (أوز).

⁽³⁴⁾ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج2 / 267). مادة (أوز).

⁽³⁵⁾ الجوهري، الصحاح، (ج3 / ص864). مادة (أوز). وينظر: الرازي، مختار الصحاح، (ج1 / ص25). مادة (أوز).

⁽³⁶⁾ ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (ج15 / ص17). مادة (أوز).

⁽³⁷⁾ سيبويه، الكتاب، (ج3 / ص600).

⁽³⁸⁾ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج4 / ص330).

⁽³⁹⁾ ابن يعيش، شرح المفصل للرّمخسريّ، (ج3 / ص217).

تلقى الإوزون في أكناف دارتها فَوَضَى وبين يديها النين منثور⁽⁴⁰⁾

وقد وصف ابن مالك (ت672هـ) هذا الجمع بالقليل في قوله: "ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو: أضاة وإضون؛ وإوزة وإوزون، ونحوها"⁽⁴¹⁾. غير أن أبا حيان (ت745هـ) لم يقتنع بهذه التعليلات، ووصفها بالخيالات الوسواسية، وضياح وقت في غير حاصل⁽⁴²⁾. فيلاحظ أن الفيومي قد اكتفى بذكر الجمع الشاذ دون أن يعلل سبب شذوذه، ودون أن يذكر القياس في ذلك كما فعل غيره من اللغويين، ولعل مرد الأمر لبديته، واكتفائه بعرض من سبقه من اللغويين.

- إعراب (بيرين) بالحروف:

(بيرين): أرض رمل لبني سعد، وهي قرية من قرى حلب، من نواحي عزاز⁽⁴³⁾، وتعرب بعلامات الإعراب الأصلية، ومنهم من ألحق إعرابها بجمع المذكر السالم، بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا. وقد أوردها الفيومي في مادتي (برن)، و(بير)، وذكر في اللفظ لغتين: الإعراب بالحركات الأصلية، وهي اللغة القياسية، ويمنع من الصرف للعلمية لوزن الفعل، ولغة الإعراب بالحروف إلحاقًا بجمع المذكر السالم، وهي لغة على غير القياس، كما جاء في قوله: "بيرين وزنه يعيل، وهو غير منصرف للعلمية والزيادة، وبعض العرب يعرّب جمع المذكر السالم على غير قياس، وهو نادر في الأوزان، ومثله يقطين ويعقيد، وهو عسل يعقد بالنار، ويعصيد، وهو بقلة مرة لها لبن لزج، وزهرتها صفراء"⁽⁴⁴⁾.

وفي موضع آخر أكثر تفصيلاً ذكر قوله: "بيرين أرض فيها رمل لا تدرك أطرافه... وأعرّبها إعراب نصيبين، فمن جعل الواو والياء حرف إعراب قال بزيادته، وأصالة الياء أول الكلمة مثل: زيدين وعمرين، ومن التزم الياء، وجعل النون حرف إعراب متعها الصرف للتأنيث والعلمية، ولهذا جعل بعض الأئمة أصولها يرن، وقال وزنها يعيل، ومثله: يقطين، ويعقيد، وهو عسل يعقد بالنار، ويعصيد، وهو بقلة مرة لها لبن لزج وزهرتها صفراء؛ لأنه لا يجوز القول بزيادة النون وأصالة الياء؛ لأنه يؤدي إلى بناء مفقود، وهو فعيل بالفتح، وكذلك لا تجعل الياء أول الكلمة والنون أصليتين؛ لفقد فعيل بالفتح، فوجب تقدير بناء له نظير، وهو زيادة الياء وأصالة النون"⁽⁴⁵⁾. وذكر العكبري: "وأما (قنسرين) و(بيرين) فمن العرب من يجريه مجرى عشرين، ومنهم من يجعله بالياء في كل حال، ويجعل النون حرف الإعراب"⁽⁴⁶⁾. وذكر سيبويه تفصيلاً موضحاً أن هذا الاستعمال على لغتين من لغات العرب، فمنهم من يعامله معاملة المفرد، فيعربه بالعلامات الأصلية، ومنهم من يعامله معاملة جمع المذكر السالم فيعرب بالحروف، في قوله: "إبان جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمين قلت: هذا ضريبن قد جاء. ولو سميت رجلاً: مسلمين على هذه اللغة لقلت: هذا مسلمين، صرفت، وأبدلت مكان الواو ياء؛ لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء، وصرت كأنك سميت به مثل: بييرين، وإنما فعلت هذا بهذا حين لم يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجمع، كما فعلت ذلك بصريث حين كانت علامة للتأنيث، فقلت: هذا صريث قد جاء، وتجعل التاء هاء، لأنها قد دخلت في الأسماء حين قلت هذه صريث، فوفقت إذا كانت بعد حرف متحرك قلبت التاء هاء حين كانت علامة للتأنيث، وإن سميت ضرباً في هذا القول ألحقته النون، وجعلته بمنزلة رجل سمي برجلين. وإنما كفتت النون في الفعل؛ لأنك حين تثبت، وكانت الفتحة لازمة للواحد حذفت أيضاً في الاثنين النون، ووافق الفتح في ذلك النصب في اللفظ، فكان حذف النون نظير الفتح، كما كان الكسر في هيات نظير الفتح في: هيات، وإن سميت رجلاً بصريث أو يصريث، لم تصرفه في هذا؛ لأنه ليس

⁽⁴⁰⁾ ابن حجر، الديوان، (ص46).

⁽⁴¹⁾ ابن مالك، شرح التسهيل، (ج1 / ص84).

⁽⁴²⁾ ينظر: أبو حيان، التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (ج1 / ص328).

⁽⁴³⁾ ينظر: الصاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، (ج3 / ص240). مادة (برن).

⁽⁴⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1/ص45). مادة (برن).

⁽⁴⁵⁾ المصدر السابق، (ج2 / ص279). مادة (بير).

⁽⁴⁶⁾ العكبري، اللباب في عل البناء والإعراب، (ج1/ص115). وابن منظور، لسان العرب، (ج5 / ص393).

له نظير في الأسماء؛ لأنك إن جعلت النون علامة للجمع فليس في الكلام مثل: جَعْفَرٍ، فلا تصرفه، وإن جعلته علامة للفاعلات حكيمته، فهو في كلا القولين لا ينصرف"⁽⁴⁷⁾.

يلاحظ في هذا الموضوع أنه أوضح أن بعض العرب يستعمل هذا اللفظ ملحقاً بإياه بجمع المذكر السالم، وهذا مستعمل في لغة العرب نحو: زيد بن وعمر بن، ذاكراً العلة؛ مرجعاً الأمر إلى لغات العرب، فالياء في أوله على هذه اللغة أصلية من بنية الكلمة، والياء والنون علامة إعراب زائدتين، ووزن اللفظ (فَعْلِينِ)، وذكر أن مَنْ أعرب بالحركات الأصلية جعل الياء والنون في آخر اللفظ أصليتين، والياء في أوله زائدة، من مادة (برن)، ومنعها من الصرف للتأنيث والعلمية، ووزنه (تَفْعِيلِ)، وعَلَّ ذلك لعدم جواز زيادة الياء الثانية، وأصالة النون؛ لأنه يؤدي إلى بناء مفقود، وهو وزن (فَعْلِينِ) بفتح الفاء، مما يلاحظ أيضاً ذكر العلة في موضع آخر، وهذه إحدى طرقه في عرض مادته اللغوية.

- جمع (عِضَة) على (عِضِينَ):

تلحق أسماء بجمع المذكر السالم في إعرابه، وليست على شروطه، وذلك مُطَرِّد في كُلِّ ثلاثي حُذفت لامه، وَعَوُضَ منها "هاء" التأنيث، ولم يُكسَّر، نحو: عِضَة وَعِضِينَ، وَعِرَة عِزِينَ، وَثَبَة وَثَبِينَ، وَسَنَة وَسَنِينَ، فاقْتَصَرَ بها على السماع. وذكر الفيومي أن جمعها جمع مذكر سالم على غير قياس في قوله: وَالْعِضَةُ الْقُطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالْجُزْءُ مِنْهُ، وَالْمَهْأُ وَوَاوٌ مَحْدُوفَةٌ، وَالْأَصْلُ عِضْوَةٌ، وَالْجَمْعُ عِضُونَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ مِثْلُ سَنِينَ"⁽⁴⁸⁾. فيلاحظ أنه قال بأن المحذوف هو الواو، فاللفظ عنده مشتق من (عضو). وقال ابن هشام: "الثاني: جموع تكسير، وهي: بنون، وحرور، وأرضون، وسنون، وبابؤه، فإن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر، نحو: عِضَة وَعِضِينَ، وَعِرَة وَعِزِينَ، وَثَبَة وَثَبِينَ"⁽⁴⁹⁾، وذهب الفراء إلى أنها لهجة أسد، وتميم، وعامر⁽⁵⁰⁾، وقد اختلف اللغويون في اللام المحذوفة، فقيل: الواو أصله (عضو) من التعضية، وهي التفريق والتشتيت؛ وقيل الهاء، والأصل (عضة) أو (عضه) بالهاء، من العضة، وهو الكذب والافتراء؛ يقال: فلان كلامه عضه؛ أي: كذب وبهتان، فلام الكلمة هاء، أو واو، كما قال سيبويه: "ومن العرب من يقول في عضه: عضيه، يجعلها من العضاه، ومنهم من يقول: عضيه، يجعلها من عضيت كما قالوا: سانيت، ومن ذلك قالوا عضوات، كما قالوا: سنوات"⁽⁵¹⁾. والقياس أن تجمع جمع مؤنث سالماً، قال أبو حيان: "وأجاز الليث بن المظفر جمع ظببة السيف على ظبوات، وكأنه قاس ذلك على عضه وسنة؛ حيث قالوا: عضوات وسنوات"⁽⁵²⁾. فقد أورد في هذا الموضوع علة شذوذ الجمع، دون أن يذكر القياس فيه، وقد اتفق مع اللغويين بأن الأصل أن يعرب بالحركات الأصلية. وقد ذكر الفيومي أيضاً مما خرج عن القياس في جمع المذكر السالم (بُرُونِ) جمع (بُرَّة)⁽⁵³⁾، و(الْيَاسَمِينِ)⁽⁵⁴⁾ وقد تم اختصار ما فصلناه فيها، لأن البحث لا يسمح بتفصيله هنا.

ثالثاً: الشذوذ في جمع التكسير:

وقد ذكر الفيومي في معجمه (21) لفظاً جُمِعَ جُمِعَ تكسير شذوذاً، وقد اقتصر الباحثان بتحليل بعض هذه الألفاظ، ومنها:

- جمع (رَحَى) على (أَرْحِيَة):

⁽⁴⁷⁾ سيبويه، الكتاب، (ج3 / ص209). وينظر: (ج3 / ص372). وابن يعيش، شرح المفصل، (ج3 / ص4436).

⁽⁴⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (2/ ص415). مادة (عضه).

⁽⁴⁹⁾ الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ج1 / ص74). وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج1 / ص56).

⁽⁵⁰⁾ ينظر: الفراء، معاني القرآن، (ج2 / ص92).

⁽⁵¹⁾ سيبويه، الكتاب، (ج3، ص452). وينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج13 / ص516). مادة (عضه).

⁽⁵²⁾ أبو حيان، التنزيل والتكميل، (ج1، ص326).

⁽⁵³⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير (ج1/ ص46). مادة (بري).

⁽⁵⁴⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج2 / ص681). مادة (يسم).

ذكر الفيومي شذوذ جمع (رحى) على (أرحية) في قوله: "الرَّحَى مَقْصُورٌ الطَّاحُونَ وَالصَّرْسُ أَيضًا، وَالْجَمْعُ: أَرْحٌ، وَأَرْحَاءٌ مِثْلُ: سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ، وَرُبَّمَا جُمِعَتْ عَلَى أَرْحِيَّةٍ، وَمَنْعَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَقَالَ: هُوَ خَطَأٌ، وَرُبَّمَا جُمِعَتْ عَلَى رُحِيٍّ عَلَى فُعُولٍ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ تَجْمَعَ الرَّحَى عَلَى أَرْحَاءٍ، وَالْقَفَا عَلَى أَقْفَاءٍ، وَالتَّدَى عَلَى أُنْدَاءٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ فَعَلٍ عَلَى أَفْعَلَةٍ شَادٌّ، وَقَالَ الرَّجَّاجُ أَيضًا: الرَّحَى أُنْثَى، وَتَصْغِيرُهَا: رُحِيَّةٌ، وَالْجَمْعُ: أَرْحَاءٌ، وَلَا يَجُوزُ أَرْحِيَّةٌ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَةَ جَمْعُ الْمَمْدُودِ، لَا الْمَقْصُورِ، وَلَيْسَ فِي الْمَقْصُورِ شَيْءٌ يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلَةٍ"⁽⁵⁵⁾. فقد ذكر أن القياس والاختيار في جمع (رحى): (أرح، وأرحاء)، أما (أرحية)، فعنده غير مقبول؛ موضحًا ذلك من قوله: (وَرُبَّمَا جُمِعَتْ عَلَى أَرْحِيَّةٍ)، وكذلك استثناسه برأي أبي حاتم الذي منعه، وعدم اختيار ابن الأنباري لهذا الجمع الذي عدّه جمعًا شاذًّا، وعدم إجازة الرَّجَّاجِ له؛ مستأنسًا بالعلّة الذي ذكرها بأنَّ (فَعَل) لا يجمع على أَفْعَلَةٍ، ولأنَّ (أَفْعَلَةَ) جمع الممدود لا المقصور، وكذلك اللغويون منهم من منع هذا الجمع، وجعله شاذًّا، فقد وصفه الأَخْفَشُ بأنه ليس من كلام العرب، إنّما هو من كلام المولدين⁽⁵⁶⁾. ووصفه الرضي بالشذوذ في قوله: "وشذّ رحى وأرحية"⁽⁵⁷⁾. ووصفه الأزهرى بالخطأ في نقله عن أبي حاتم⁽⁵⁸⁾، وكذلك ابن منظور، والفيروز آبادي عدّاه نادرًا⁽⁵⁹⁾. فالفيومي لم يصرح بشذوذه، وإنّما ذكر لفظ (رُبَّمَا) الذي يوحي بقلته، وكذلك ممّا يلاحظ أنّه استند على أقوال اللغويين في شذوذ هذا الجمع مكتفيًا بتعليقاتهم، كما فعل باستناده على العلّة التي ذكرها الزجاج.

- جمع (سفينة) على (سفين):

ذكر الفيومي شذوذ جمع (سفينة) على (سفين) في قوله: "السَّفِينَةُ مَعْرُوفَةٌ، وَالْجَمْعُ سَفِينٌ بِحَذْفِ الْهَاءِ، وَسَفَائِنٌ، وَيُجْمَعُ السَّفِينُ عَلَى سَفْنٍ بِضَمِّتَيْنِ، وَجَمْعُ السَّفِينَةِ عَلَى سَفِينٍ شَادٌّ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ الَّذِي بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَّ وَاحِدَهُ الْهَاءُ بِنَاءِ الْمَخْلُوقَاتِ، مِثْلُ: تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، وَنَخْلَةٍ وَنَخْلٍ، وَأَمَّا فِي الْمَصْنُوعَاتِ مِثْلُ: سَفِينَةٍ وَسَفِينٍ فَمَسْمُوعٌ فِي أَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ السَّفِينُ لُغَةً فِي الْوَاحِدَةِ، وَهِيَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَسْفِنُ الْمَاءَ؛ أَي: تَقْشِرُهُ، وَصَاحِبُهَا سَفَانٌ"⁽⁶⁰⁾. فقد علل شذوذ هذا الجمع بأنَّ الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء يجمع على (فَعُل) في باب المخلوقات، لا المصنوعات، فهو عنده قليل مسموع في ألفاظ قليلة، وذكر بأنَّ ذلك لغة من لغات العرب ويبدو أنّ هذه اللغة هي لغة بني تغلب لقول عمرو بن كلثوم [من الوافر]:

مَلَأْنَا الْبِرَّ حَتَّى صَاقَ عَنَّا
وَمَاءُ الْبَحْرِ نَمْلُؤُهُ سَفِينًا⁽⁶¹⁾

وقد ذكر الزمخشري علّة شذوذ جمع (سَفِينَة) على (سَفِين) بأنَّ (سَفِين) اسم جنس جمعي، يميّز بينه وبين مفردته بالتاء؛ غير أنّ ذلك يقع في المخلوقات، لا المصنوعات، وقد جاء على غير قياس، وذلك في قوله: "ويقع الاسم المفرد على الجنس، ثم يميّز منه واحده بالتاء، وذلك نحو: تمر وتمرة، وحنظل وحنظلة، وبطيخ وبطيخة، وسفرجل وسفرجلة، وإنّما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة، ونحو سفين وسفينة، ولبن ولبنة، وقلنس وقلنسوة ليس بقياس"⁽⁶²⁾. وقد ذكر ابن دريد هذا الجمع دون القول بشذوذه في قوله: "سَفِينَة (فَعِيلَة) بمعنى (فَاعِلَة)، كأنّها تسفن الماء، أي تقشره، والجمع: سفائن، وسفن"⁽⁶³⁾.

⁽⁵⁵⁾ المصدر السابق، (ج1 / ص223). مادة (رحى).

⁽⁵⁶⁾ ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج3 / ص331). وينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (ج9 / ص4649).

⁽⁵⁷⁾ الأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج2 / ص329).

⁽⁵⁸⁾ ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج3 / ص499).

⁽⁵⁹⁾ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج4 / ص366). مادة (رحى).

⁽⁶⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير (ج1 / ص280). مادة (سفن).

⁽⁶¹⁾ ينظر: الزوزني، شرح المعلقات السبع، (ص179).

⁽⁶²⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج3 / ص322). وينظر: الأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج2 / ص193).

⁽⁶³⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج13 / ص210). مادة (سفن).

وذهب سيبويه إلى أن القياس فيما كان على (فَعِيلَة)، وعدد حروفه أربعة، وفيه هاء التأنيث، فقياس تكسيره (فَعَائِل)، وتكسيره على (فُعَل) قليل، وذلك في قوله: "وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف، وفيه هاء التأنيث، وكان (فَعِيلَة) فإنك تكسره على فَعَائِل، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل؛ وكتيبة وكتائب، وسفينة وسفائن، وحديدة وحدائد. وإذا أكثر من أن يُحصى، وربما كسروه على فُعَل، وهو قليل، قالوا: سفينة وسُفُنٌ، وصحيفةً وصُحُفٌ، شبهوا ذلك بقليلٍ وقُلْبٍ، كأنهم جمعوا سفينٍ وصحيفٍ حين علموا أن الهاء ذاهبة، شبهوها بجفارٍ حين أجريت مجرى جمَدٍ وجمادٍ"⁽⁶⁴⁾. فالقياس في (سَفِينَة) أن تجمع على (سُفُن)؛ لأن قياس (فَعِيل) مثل (فَعَال) في أن الزيادة فيه مدة ثلاثة، وفي عدد الحروف، فقلته كقلتها، نحو: أُجْرِبَة، وأقْفَرَة، وأرْغِفَة، وفي الكثرة (فُعَل) نحو: فُذُل، وُحْمُر، وقُصْب، ورُغْف، وسُرُر، وحُمَل (فَعِيل) المذكر على (فَعِيلَة) كما حُمَل (فَعِيلَة) على (فَعِيل) في نحو: صُحُف، وسُفُن جمع صَحِيفَة وسَفِينَة⁽⁶⁵⁾. فقد ذكر عدد من اللغويين شذوذ هذا الجمع كابن الحاجب في قوله: "ونحو (سفين) و(لبن) و(قلنس) ليس بقياس"⁽⁶⁶⁾.

فقد علل الفيومي شذوذ هذا الجمع بما قاله غيره من اللغويين بأن الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء يجمع على (فُعَل) في باب المخلوقات، لا المصنوعات، فهو عنده قليل مسموع في ألفاظ قليلة، وذكر بأن ذلك لغة من لغات العرب دون أن ينسب اللغة إلى أصحابها.

- جمع (حُرَّة) على (حَرَائِر)، و(مَرَّة) على (مَرَائِر):

ذكر الفيومي في جمع مَرَّة على مَرَائِر في قوله: "والأُنثى مَرَّةً، وَجَمَعَهَا مَرَائِرٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽⁶⁷⁾. وذكر في جمع حُرَّة على حَرَائِر، وأن ابن فارس قال بعدم قياسه في قوله: "قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا هَذَا الْبِنَاءُ، وَيَتَعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ، فَيَقَالُ: حَرَّرْتُهُ تَحْرِيراً إِذَا أَعْتَقْتَهُ، وَالْأُنثَى حُرَّةً، وَجَمَعَهَا حَرَائِرٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽⁶⁸⁾. وقد علل أن وزن (فُعَلَة)، بضم الفاء وسكون العين، الصفة قياس جمعه (فُعَل)، بضم الفاء وفتح العين، نحو: غرفة وغُرَف، وستة وسُنَن في قوله: "وَإِنْ جَمَعْتَ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَتَاءٍ فَبَابُهَا فُعَلٌ نَحْوُ غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ وَسُنَّةٍ وَسُنَنِ وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ وَنِسَاءٌ حَرَائِرٌ وَشَجَرَةٌ مَرَّةٌ وَشَجَرٌ مَرَائِرٌ فَجَاءَ الْجَمْعُ عَلَى فَعَائِلٍ"⁽⁶⁹⁾. وذكر الفيومي أيضاً أن السهيلي قال إنها محمولة في جمعها على المرادف في قوله: "قَالَ السُّهَيْلِيُّ: وَلَا تَطْبِيرَ لَهَا وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْحُرَّةَ هِيَ الْكُرَيْمَةُ وَالْعَقِيلَةُ عِنْدَهُمْ، فَحُمِلَتْ فِي الْجَمْعِ عَلَى مُرَادِفِهَا"⁽⁷⁰⁾. وعلل ابن مالك شذوذ هذا الجمع في قوله: "وشد من المؤنث جمع صَرَّة وحُرَّة على صَرَائِر وحَرَائِر؛ لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد"⁽⁷¹⁾. وذكر ابن خالويه أن هذا الجمع ليس من كلام العرب في قوله: "ليس في كلامهم فَعَلَة جُمع على فَعَائِل إِلَّا صَرَّةً وَصَرَائِرُ، وَكَنَّةً وَكَنَائِنُ، وَجَرَّةً وَجَرَائِرُ مِنَ الصَّوْفِ، وَقَدْ قِيلَ: جَرَّةً، فَأَمَّا حُرَّةً وَحَرَائِرُ فَهِيَ فُعَلَة"⁽⁷²⁾. وجعله الشاطبي نادراً في قوله: "وَكَنَّةً وَكَنَائِنُ، وَصَرَّةً وَصَرَائِرُ، وَحُرَّةً وَحَرَائِرُ. وهذا كله نادر"⁽⁷³⁾.

(64) سيبويه، الكتاب، (ج3 / ص610).

(65) الأستريادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج2 / ص131-132).

(66) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط، (ص54).

(67) الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص568). مادة (مر).

(68) المصدر السابق، (ج1 / ص128). مادة (حر).

(69) المصدر نفسه، (ج1 / ص696).

(70) المصدر نفسه، (ج1 / ص696).

(71) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، (ص50).

(72) ابن خالويه، ليس من كلام العرب، (ص358).

(73) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ج7 / ص203).

فيلاحظ أنّ الفيومي جاء موافقاً للغويين في شذوذ هذا الجمع، وذكر علّة شذوذه بأنّ وزن (فُعَلَة) قياس جمعه (فُعَل)، فهو لم يصرّح بذكر القياس، ولكنّه قد ذكره ضمن ألفاظ على البناء نفسه، نحو: عُزْفَة وَعُزْف، وسُنَّة وسُنَن.

- ومن هذه الجموع الشاذّة أيضاً التي ذكرها الفيومي: جمع (فَارِس) على (فَوَارِس)⁽⁷⁴⁾، و(سَقِيم) على (سَقَمَى)⁽⁷⁵⁾، و(أَرِي) على (أَرَوَى)⁽⁷⁶⁾، و(أَرْض) على (أَرَاضِي)⁽⁷⁷⁾، و(لَيْل) على (لَيْالِي)⁽⁷⁸⁾، و(رَدِيف) على (رَدَاْفِي)⁽⁷⁹⁾، و(فَرْد) على (فَرَادِي)⁽⁸⁰⁾، و(أَهَاب) على (أَهَب) بفتحين⁽⁸¹⁾، و(أَجْرَب) على (جِرَاب)⁽⁸²⁾، و(حَلَقَة) على (حَلَق)⁽⁸³⁾، و(الذَّكْر) على (مَذَاكِر)⁽⁸⁴⁾، و(بَاطِل) على (أَبَاطِيل)⁽⁸⁵⁾، و(أَعْجَف) على (عَجَاف)⁽⁸⁶⁾، و(عَزَف) على (المعازف)⁽⁸⁷⁾، و(فَوَهَة) على (أَفَوَاه)⁽⁸⁸⁾، (قَرِيَة) على (قُرَى)⁽⁸⁹⁾، و(أَلَمَة) على (لُوم)⁽⁹⁰⁾.

المبحث الثاني

الشذوذ في المصادر والمشتقات

أولاً: الشذوذ في المصادر:

وقد ذكر الفيومي موضعين من الشذوذ في المصادر، هما: مجئ المصدر على (فُعُول)، ومصدر المرة من الحجّ، وذلك على النحو الآتي:

- مجئ المصدر على (فُعُول):

تكر الفيومي أنّ وزن (فُعُول)، بضم الفاء والعين، من الأبنية الخاصّة بالمصدر التي لا يشاركه بهذا به اسم مفرد، وما جاء من المصادر على (فُعُول) بفتح الفاء شاذّ، ومثّل على ذلك ب(هَوَى، وَقَبُول، وَوَلُوع، وَوَزُوع)، وذكر أنّ الأخفش قال إنّهما لغتان، في قوله: "الْفُعُول بِضَمِّ الْفَاءِ مِنْ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ لَا يَشْرِكُهَا فِيهَا اسْمٌ مُفْرَدٌ، وَلَا يُوجَدُ مَصْدَرٌ عَلَى فُعُولٍ بِالْفَتْحِ إِلَّا مَا شَذَّ نَحْوُ: الْهَوَى مِنْ قَوْلِهِمْ هَوَى الْحَجْرُ هَوِيًّا، وَالْقَبُول، وَالْوَلُوع، وَالْوَزُوع نَحْوُ: قَبِلْتُهُ قَبُولًا، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَبِالضَّمِّ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَالسُّحُورُ بِالضَّمِّ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يَسْتَحِرُّ بِهِ، وَالْفُطُورُ بِالضَّمِّ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يُفْطِرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ هَذَا أَيْضًا فِي

(74) الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 467 مادة (فريس)).

(75) ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1، ص 361). مادة (سقم).

(76) ينظر: المصدر السابق، (ج 1 / ص 12). مادة (أري).

(77) ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 12). مادة (أرض).

(78) ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 651). مادة (ليل).

(79) ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 224). مادة (ردف).

(80) ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 466). مادة (فرد).

(81) ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 28). مادة (أهب).

(82) ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 94). مادة (جرب).

(83) ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 146). مادة (حلق).

(84) ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 208). مادة (ذكر).

(85) ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 51). مادة (بطل).

(86) ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 394). مادة (عجف).

(87) ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 407). مادة (عزف).

(88) ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 448). مادة (فوه).

(89) ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 500). مادة (قري).

(90) ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 560). مادة (لوم).

مَعَانِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: وَرَعَمُوا أَنَّهُمَا لُعْتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ⁽⁹¹⁾. وهذا ما جاء في المعاجم كما ورد عند الجوهري في قوله: "قال اليزيدي: الوُضوءُ بالضم المصدر، وحكى عن أبي عمرو ابن العلاء: القَبُولُ بالفتح مصدر لم أسمع غيره، وذكر الأَخْفَشُ في قوله تعالى: ﴿وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة/24]، فقال: الوُفُودُ الحطب بالفتح، والوُفُودُ بالضم: الاتِّقَادُ، وهو الفعل. قال: ومثل ذلك الوُضوء وهو الماء، والوُضوءُ وهو الفعل، ثم قال: وزعموا أَنَّهُمَا لُعْتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، تقول: الوُفُودُ والوُفُودُ، يجوز أن يعنى بهما الحطب، ويجوز أن يعنى بهما الفعل، وقال غيره: القَبُولُ والوُلُوعُ مفتوحان، وهما مصدران شاذَّان، وما سواهما من المصادر فمبنى على الضم"⁽⁹²⁾. وقد ذكر ابن منظور عن ابن بري أن هذه المصادر الشاذَّة التي على بناء (فَعُول) بالفتح خمسة، في قوله: "وتَبَلَّتْ الشَّيْءَ وَقَبِلْتَهُ قَبُولًا، بِفَتْحِ الْقَافِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ شَاذٌ، وَحَكَى الْيَزِيدِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ: الْقَبُولُ، بِالْفَتْحِ، مَصْدَرٌ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ غَيْرِهِ. قَالَ ابْنُ بَرِّي: وَقَدْ جَاءَ الْوُضُوءُ وَالطُّهُورُ وَالْوُلُوعُ وَالْوُفُودُ وَعِدَّتْهَا مَعَ الْقَبُولِ خَمْسَةً"⁽⁹³⁾.

فقد اتَّفَقَ الفيومي مع اللغويين في شذوذ مجيئ المصدر على وزن (فَعُول) بفتح الفاء، وعلل هذا الشذوذ بما قاله الأَخْفَشُ في خضوعه للغات العرب، ومما يلاحظ أنه لم ينسب هذه اللغة، وإنما اكتفى بنسبة القول للأخفش.

مصدر المرّة من الحجّ:

يصاغ اسم المرّة من الفعل الثلاثي قياسًا على زنة (فَعَلَة) بفتح الفاء وسكون العين⁽⁹⁴⁾، نحو: فَعَدَ قَعْدَةً، وَجَلَسَ جَلْسَةً، وَخَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ (حِجَّةً) وَ(رُؤْيَةً)، وقد ذكر الفيومي أن (الحِجَّة) مصدر المرّة من (الحِجّ)، وجعله من باب الشذوذ في قوله: "قَالَ حَجَّ الْقَصْدُ لِلنُّسْكِ، وَالذَّجُّ الْقَصْدُ لِلتَّجَارَةِ، وَالْإِسْمُ الْحَجُّ بِالْكَسْرِ، وَالْحِجَّةُ الْمَرَّةُ بِالْكَسْرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽⁹⁵⁾. وذكر ذلك الأزهري عن الكسائي قوله: الأزهري: "أبو عبيد عن الكسائي: كَلَامُ الْعَرَبِ كُلُّهُ عَلَى فَعَلْتُ فَعْلَةً، إِلَّا قَوْلَهُمْ: حَجَّجْتُ حِجَّةً وَرَأَيْتَهُ رُؤْيَةً"⁽⁹⁶⁾. فقد تبين أن لغة الكسر في (حِجَّة) شاذَّة، وهذا ما جعل ابن خالويه يذكره في باب ليس في كلام العرب: المصدر للمرّة إلا على فَعْلَةً، نحو: سجدت سَجْدَةً واحدة، وقمت قَوْمَةً واحدة، إلا حرفين: حججت حِجَّةً واحدة، بالكسر، ورأيتَهُ رُؤْيَةً واحدة، بالضم، وسائر الكلام بالفتح"⁽⁹⁷⁾. فقد وافق اللغويين في ذلك، وقد ذكر الشذوذ، ولم يعلل لذلك، ولعل ذلك مردود إلى أن قياس اسم المرّة وزن واحد (فَعْلَةً).

ثانياً: الشذوذ في المشتقات:

أولاً- الشذوذ في اسم الفاعل:

- بناء (فَاعِل) من (أَفْعَل):

تحدّث الفيومي عن شذوذ استعمال بناء (فَاعِل) من (أَفْعَل)، ذاكراً بعض الأمثلة من ذلك ك: (أورس الشجر فهو وارس، وأمحل البلد فهو ماجل، وغيره، وأنّ قياسه (مُفْعِل)؛ مفسراً ذلك بثلاثة تفسيرات، أولها: أنه جاء على اعتبار الأصل، وذلك من خلال بناء الصيغة على الحروف الثلاثة الأصلية في قوله: "وَشَدَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ الْفَاعِظُ، فَبِعِضِّهَا جَاءَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ إِمَّا اعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ نَحْوُ: أَوْرَسَ الشَّجَرَ إِذَا أَحْضَرَ وَرَقُهُ فَهُوَ وَاِرْسٌ، وَجَاءَ مُورِسٌ قَلِيلاً، وَأَمْحَلُ الْبَلَدُ فَهُوَ مَاجِلٌ، وَأَمْلَحَ الْمَاءُ فَهُوَ مَالِحٌ، وَأَغْضَى اللَّيْلُ فَهُوَ غَاضٍ وَمُغْضٍ عَلَى الْأَصْلِ أَيْضًا، وَأَقْرَبَ الْقَوْمُ إِذَا كَانَتْ إِبْلَهُمْ قَوَارِبَ فَهُمْ قَارِبُونَ، قَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ: وَلَا يُقَالُ مُقْرِبُونَ عَلَى الْأَصْلِ"⁽⁹⁸⁾. وذكر من ذلك أيضاً: "وَأَغْضَى اللَّيْلُ أَظْلَمَ، فَهُوَ غَاضٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَمُغْضٍ عَلَى الْأَصْلِ لِكَيْتِهِ

⁽⁹¹⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج2 / ص699)،

⁽⁹²⁾ الجوهري، الصحاح، (ج1 / ص81). مادة (وضأ).

⁽⁹³⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج11 / ص540). مادة (قبل).

⁽⁹⁴⁾ ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف، (ص76).

⁽⁹⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص121). مادة (حجج).

⁽⁹⁶⁾ الأزهري، تهذيب اللغة، (ج3 / ص250)، وينظر: الزبيدي، تاج العروس، (ج5 / ص463).

⁽⁹⁷⁾ ابن خالويه، ليس في كلام العرب، (ص35).

⁽⁹⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص689).

قَلِيلٌ"⁽⁹⁹⁾. فقد ذكر أنّ قياس اسم الفاعل من (أَغْضَى): (مُغْضٍ)، وأنّ (غاضٍ) على غير قياس. وذكر الفيومي أنّ استعمال (أُزْمَل) لمن فقد زاده على غير قياس، والقياس في ذلك (مُزْمَل) في قوله: "وَأُزْمَلُ الرَّجُلُ بِالْأَلْفِ إِذَا نَفِدَ زَادُهُ وَأَفْتَقَرَ، فَهُوَ مُزْمَلٌ، وَجَاءَ أُرْمَلُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁰⁰⁾. وهذا ما ذكره ابن جني: "ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة -نحو: أحببته فهو محبوب- مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً، وذلك نحو قولهم: أورش الرمث فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو باقل"⁽¹⁰¹⁾. وثانيها: أنّ هذا البناء جاء باب تداخل لغتين في الاستعمال في قوله: "وَأَمَّا لِمَجِيءِ لُغَةٍ أُخْرَى فِي فِعْلِهِ، وَهِيَ فَعَلٌ، وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً الْإِسْتِعْمَالُ، فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعَهَا مِنْ بَابِ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ، نَحْوُ: أَيَفَعُ الْغُلَامُ فَهُوَ يَافِعٌ، فَإِنَّهُ مِنْ يَفَعٌ، وَأَعَشَبَ الْمَكَانُ فَهُوَ عَاشِبٌ، فَإِنَّهُ مِنْ عَشَبَ"⁽¹⁰²⁾. فقد وصف هذا بقلة الاستعمال، وفي موضع آخر وصف ذلك بأنه لغة رديئة في قوله: " : وَلَا يُقَالُ مَالِحٌ إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ"⁽¹⁰³⁾. وقد أشار اللغويون لذلك كما جاء عند السيوطي في قوله: "وقال البطلينيوسي في شرح الفصيح: المشهور في كلام العرب ماءٌ مَلِحٌ، ولكن قول العامة مَالِحٌ لا يعدُّ خطأ، وإنما هو لغة قليلة"⁽¹⁰⁴⁾. وأمّا التفسير الثالث: فيقوم على أنه لا يقصد بهذه الصيغة اسم الفاعل، وإنما المقصود به صيغة نسب، ويتضح ذلك من قوله: "وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِاسْمِ فَاعِلٍ لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ؛ بَلْ هُوَ نِسْبَةٌ إِضَافِيَّةٌ؛ بِمَعْنَى: ذُو الشَّيْءِ، فَقَوْلُهُمْ: أَمَحَلُ الْبَلَدِ فَهُوَ مَاحِلٌ؛ أَي: ذُو مَحَلٍّ، وَأَعَشَبَ فَهُوَ عَاشِبٌ؛ أَي: ذُو عَشَبٍ، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ لَازِمٌ وَتَامِرٌ؛ أَي: ذُو لَبَنِ وَذُو تَمَرٍ"⁽¹⁰⁵⁾. ونجد أنّ هذا التفسير ذهب إليه أكثر اللغويين، كما جاء عند ابن القوطية⁽³⁶⁷⁾: في قوله: "ومحل فلان بفلان محلاً: سعي عليه؛ وأمحل البلد: أجذب، وزمان ماحل: ذو محل، مثل ابن وتامر"⁽¹⁰⁶⁾. وعند ابن القطّاع (515): في قوله: "و"محل" و"محل" و"محل" كذا، و"أمحل" البلد أجذب، والقوم أمحلوا، وزمان ماحل ذو محلّ مثل: لابن وتامر"⁽¹⁰⁷⁾، ومن الذين قالوا بهذا التفسير ابن سيده⁽¹⁰⁸⁾. فمما يلاحظ أنّ الفيومي قدّم تفسيرات متعدّدة لهذه الظاهرة في استعمال صيغة (فَاعِل) من (أَفْعَل)، وذكر القياس في ذلك (مُفْعَل)، وضرب عدداً من الأمثلة؛ مقدّماً عدّة تفسيرات لهذه الظاهرة في مواضع مختلفة من كتابه على حسب المادة اللغوية لكلّ لفظ.

- اسم الفاعل من أَحْصَنَ (مُحْصَنٌ) بفتح ما قبل الآخر:

يصاغ اسم الفاعل من (أَفْعَل) بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة مع كسر ما قبل الآخر، أمّا اسم المفعول منه فيصاغ بفتح ما قبل الآخر، وذكر الفيومي قياس اسم الفاعل من (أَحْصَنَ): (مُحْصِن) بكسر ما قبل الآخر، وشذوذ (مُحْصِن) بفتح ما قبل الآخر في قوله: "وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَحْصَنَ إِذَا تَزَوَّجَ مُحْصِنٌ بِالْكَسْرِ عَلَى الْقِيَاسِ قَالَهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ، وَمُحْصِنٌ بِالْفَتْحِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْمَرْأَةُ مُحْصِنَةٌ بِالْفَتْحِ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁰⁹⁾. وعلل الرضي بأنه قد يستغنى عن اسم الفاعل باسم المفعول في بعض الألفاظ، في قوله: "وقد استغني عن مُفْعَل بكسر العين بمُفْعَل بفتحها في نحو: أسهب فهو مُسْهَبٌ وأحصن، فهو مُحْصَنٌ، وألْفَجَ، أي أفلس، فهو

⁽⁹⁹⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص449). مادة (غضي).

⁽¹⁰⁰⁾ المصدر السابق، (ج 1 / ص239). مادة (رمل).

⁽¹⁰¹⁾ ابن جني، الخصائص، (ج 2 / ص222). وينظر: السيرافي، وشرح أبيات سيوييه، (ج 3 / ص170).

⁽¹⁰²⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص689).

⁽¹⁰³⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص587). مادة (ملح).

⁽¹⁰⁴⁾ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (ج 1 / ص170). وينظر: ابن سيده، المخصص، (ج 2 / ص447).

⁽¹⁰⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص689).

⁽¹⁰⁶⁾ ابن القوطية، كتاب الأفعال، (ص150).

⁽¹⁰⁷⁾ ابن القطّاع، الأفعال، (ج 3 / ص167). وينظر: ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (ص344).

⁽¹⁰⁸⁾ ينظر: ابن سيده، المخصص، (ج 4 / ص399). وينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، (ص612).

⁽¹⁰⁹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص139). مادة (حصن).

مُفَجَّحٌ⁽¹¹⁰⁾. وجعله أبو حيان شاذاً⁽¹¹¹⁾. وذكر ابن خالويه في باب ليس في كلام العرب ورود أربعة ألفاظ من ذلك هي: (مُحَصَّنٌ)، و(مُفَجَّحٌ)، و(مُسَهَّبٌ)، و(مُجْرَأَشَّةٌ)⁽¹¹²⁾.

يلاحظ أنّ الفيومي قد ذكر لفظاً واحداً على شذوذ هذه الصيغة من اسم الفاعل موافقاً للغويين في شذوذها ذاكراً القياس فيها (مُحَصَّنٌ) بكسر ما قبل الآخر، مستشهداً بقول ابن القَطَّاع للتأكيد على شذوذها، ولم يعلّ على ذلك.

ثانياً - شذوذ الصفة المشبهة:

- الصفة من شاب (أشيب):

تأتي صيغة (أفعل) صفة للدلالة على العيوب والألوان بشرط أن يكون مؤنثها (فَعْلَاءُ)، نحو: أحمر حمراء، وأعرج عرجاء، وأما (أشيب) فقد جاء صفة على غير قياس، وقياسه (شَائِبٌ)؛ لأنه لا يقال للمرأة (شَيْبَاءُ)؛ إنّما يقال: شاب شعرها، يقول الفيومي: "شَابَ يَشِيبُ شَيْبًا وَشَيْبَةً، فَالرَّجُلُ أَشِيبُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹¹³⁾. فقد ذكر شذوذ هذه الصفة دون أن يعلّل سبب خروجها عن القياس. وقال الخليل: "شيب: الشَّيبُ: معروف، شَابَ يَشِيبُ شَيْبًا وَشَيْبَةً. وَرَجُلٌ أَشِيبٌ، وَقَوْمٌ شَيْبٌ، وَلَا يَنْعَتُ بِهِ الْمَرْأَةُ، لَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ شَيْبَاءُ، يُقَالُ: شَابَ رَأْسُهَا"⁽¹¹⁴⁾. ولكنهم جاءوا بالصفة على معناها، فحملت على أشمط، قال سيبويه: "واعلم أنّ مؤنث كلِّ أفعل صفة فَعْلَاءُ، وهي تجري في المصدر والفعل مجرى أفعل، وقالوا: مَالٌ يَمِيلُ وَهُوَ مَائِلٌ وَأَمِيلٌ، فَلَمْ يَحِثُّوا بِهِ عَلَى مَالٍ يَمِيلُ، وَإِنَّمَا وَجِهَ فَعِلٌ مِنْ أَمِيلٍ مَيْلٌ، كَمَا قَالُوا: فِي الْأَصِيدِ: صَيْدٌ يَصِيدُ صَيْدًا، وَقَالُوا: شَابَ يَشِيبُ كَمَا قَالُوا: شَاخَ يَشِيخُ، وَقَالُوا: أَشِيبُ كَمَا قَالُوا: أَشْمَطُ، فَجَاءُوا بِالْأَسْمِ عَلَى بِنَاءِ مَا مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ، وَبِالْفِعْلِ عَلَى مَا هُوَ نَحْوُهُ أَيْضًا فِي الْمَعْنَى"⁽¹¹⁵⁾. وقال ابن منظور: "الشَّيبُ: مَعْرُوفٌ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ بِيَاضِ الشَّعْرِ، وَالْمَشِيبُ مِثْلُهُ، وَرُبَّمَا سُمِّيَ الشَّعْرُ نَفْسَهُ شَيْبًا، شَابَ يَشِيبُ شَيْبًا، وَمَشَيْبًا وَشَيْبَةً، وَهُوَ أَشِيبٌ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّعْتُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ فَعِلٍ يَفْعَلُ، وَلَا فَعْلَاءَ لَهُ. قِيلَ: الشَّيبُ بِيَاضِ الشَّعْرِ. وَيُقَالُ: عَلَاءُ الشَّيبِ. وَيُقَالُ: رَجُلٌ أَشِيبٌ، وَلَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ شَيْبَاءُ، لَا تَنْعَتُ بِهِ الْمَرْأَةُ، اُكْتَفُوا بِالشَّمْطَاءِ عَنِ الشَّيْبَاءِ، وَقَدْ يُقَالُ: شَابَ رَأْسُهَا"⁽¹¹⁶⁾. يلاحظ أنّ الفيومي ذكر شذوذ هذه الصفة دون أن يعلّل سبب خروجها عن القياس، ولعلّ مردّد ذلك اكتفاء بما ذكره اللغويون من قبل.

وكذلك الصفة من فاح أفجح فيحاء: فقد ذكر الفيومي شذوذ الصفة منه (أفجح)⁽¹¹⁷⁾، وانفرد على حدّ علم الباحثين بهذا الرأي.

ثالثاً - الشذوذ في اسم المفعول:

يصاغ اسم المفعول من الفعل المتعدّي المبني للمفعول، ولا يصاغ من اللازم اسم مفعول تامّ إلا بواسطة الجار والمجرور، أو الظرف، أو إرادة معنى المصدر، ولذلك نجد سيبويه قد مثّل عليه ب(مضروب) في قوله: "وإن كان مفعولا فهو على مثال يُفْعَلُ، فأما مثال مَضْرُوبٍ فإنه لا يكون إلا لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة"⁽¹¹⁸⁾. وقد أوضح ابن يعيش ذلك في قوله: "ولا يجوز أن يُبْنَى 'مفعول'، إلا ممّا يجوز أن يبني منه 'يُفْعَلُ'؛ لأنه جار عليه، فلا تقول: 'مَقُومٌ'، ولا 'مَقْعُودٌ'؛ لأنهما لزمان، كما لا تقول: 'يُعَامٌ'، ولا

⁽¹¹⁰⁾ الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، (ج3 / ص415)، وينظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (ج2 / ص42).

⁽¹¹¹⁾ ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، (ج10 / ص302).

⁽¹¹²⁾ ابن خالويه، ليس في كلام العرب، (ص49). وينظر: ابن القَطَّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (ص344).

⁽¹¹³⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص328). مادة (شيب).

⁽¹¹⁴⁾ الخليل، كتاب العين، (ج6 / ص291).

⁽¹¹⁵⁾ سيبويه، الكتاب، (ج4، ص27).

⁽¹¹⁶⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج1 / ص512). مادة (شيب).

⁽¹¹⁷⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص485). مادة (فيح).

⁽¹¹⁸⁾ سيبويه، الكتاب، (ج4 / ص280).

"يَفْعَدُ"، إلا أن يتصل به جارٌّ ومجرور، أو ظرف، أو مصدر مخصّص، فإنه يجوز حينئذ أن تبنيه لما لم يسم فاعله⁽¹¹⁹⁾. وقد وردت في الاستعمال صيغة (مفعول) من الفعل (أفعل) شذوذاً، وكان قياسها (مفعل)، فقد تحدّث الفيومي عن هذه الظاهرة واصفاً إياها بالشذوذ، ذاكرةً من ذلك:

- (أَجَنَّهُ مَجْنُونٌ)، (وَأَحَمَّهُ مَحْمُومٌ)، (وَأَزَكَمَهُ مَزْكُومٌ)، (وَأَسَلَّهُ مَسْلُولٌ):

فقد ذكر في قوله: "وَشَدَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ الْفَاعِلُ نَحْوُ: أَجَنَّهُ اللَّهُ فَهُوَ مَجْنُونٌ، وَأَحَمَّهُ فَهُوَ مَحْمُومٌ، وَأَزَكَمَهُ فَهُوَ مَزْكُومٌ، وَأَسَلَّهُ فَهُوَ مَسْلُولٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: وَجَبَهُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي هَذَا كَلِمَةٍ قَدْ فُعِلَ بِغَيْرِ أَلِفٍ، ثُمَّ بَيَّنَّا مَفْعُولٌ عَلَى فِعْلٍ، وَإِلَّا فَلَا وَجَبَهُ لَهُ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: أَيْضًا مَجْنُونٌ وَمَزْكُومٌ وَمَحْرُورٌ وَمَكْرُورٌ وَمَمْرُورٌ مِنَ الْقَرِّ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ قَدْ زَكِمَ وَجَنَّ، وَحَكَى السَّرْقَسْطِيُّ أَبْرَزْتَهُ إِذَا أَظْهَرْتَهُ، فَهُوَ مَبْرُورٌ، قَالَ: وَلَا يُقَالُ بَرَزْتَهُ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَأَعْلَهُ⁽¹²⁰⁾. فيلاحظ أنه ذكر شذوذ بناء (مفعول) من (أفعل) مستشهداً ببعض الألفاظ الواردة في استعمالهم كـ(مجنون) من (أجن)، و(محموم) من (أحم)، و(مركوم) من (أزكم)، و(مسلول) من (أسل)، وذكر أن هذا الاستعمال شاذّ عند ابن فارس، وأبي زيد، كما أنه تحدّث في معجمه عن شذوذ هذا الاستعمال عند تفسيره لكل لفظ منها على حده، كما جاء في قوله -على سبيل المثال- عند تفسيره لـ(زكم)، و(برز) عند صياغة (مفعول) منهما، كما يلاحظ أنه في الموضوع السابق ذكر (شذوذ) هذا الاستعمال، وفي موضع آخر ذكر أنه (على غير قياس)، وفي موضع ثالث ذكر (من النوادر)، كما جاء في قوله: "وَالرُّكَامُ وَالرُّكَمَةُ بِالضَّمِّ مَعْرُوفٌ وَأَزَكَمَهُ اللَّهُ بِالْأَلِفِ فَزَكِمَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَهُوَ مَزْكُومٌ"⁽¹²¹⁾. وقوله: "بَرَزَ الشَّيْءُ بُرُورًا مِنْ بَابِ قَعَدَ ظَهَرَ وَيَتَعَدَى بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ أَبْرَزْتَهُ فَهُوَ مَبْرُورٌ وَهَذَا مِنَ النَّوَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى مَفْعُولٍ مِنْ أَفْعَلٍ"⁽¹²²⁾. وقد ذكر سيبويه ذلك في (باب ما جاء فُعلٌ منه على غير فَعَلْتَهُ) في قوله: "وذلك نحو: جُنَّ، وسَلَّ، وزَكِمَ، ووَرِدَ، وعلى ذلك قالوا: مَجْنُونٌ وَمَسْلُولٌ، وَمَزْكُومٌ، وَمَحْمُومٌ، وَمَمْرُورٌ، وإنما جاءت هذه الحروف على جَنْئِتهِ وَسَلَّئِتهِ، وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يَدْعُ على وَدَعْتُ، وَيَدْرُ على وَدَرْتُ وإن لم يستعملا، استغنى عنهما بترْكُتُ، واستغنى عن قَطَعَ بِقُطِعَ، وكذلك استغنى عن جَنْئَتْ ونحوها بأفَعَلْتُ، فإذا قالوا: جُنَّ وسَلَّ، فإنما يقولون جُعِلَ فيه الجنون والسَّل، كما قالوا: حُرِّنَ وفُسِّلَ ورذِلَ، وإذا قالوا: جُنِبْتَ فكانهم قالوا: جُعِلَ فيك جنونٌ، كما أنه إذا قال أفْبَرَزْتَهُ فإنما يقول: وهبْتُ له قبراً، وجعلتُ له قبراً، وكذلك أْحْرَنْتَهُ وأحْبَبْتَهُ، فإذا قلت مَحْرُورٌ ومَحْبُوبٌ جاء على غير أَحْبَبْتُ، وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ، فجاء به على القياس"⁽¹²³⁾. نلاحظ أن سيبويه جعل استعمال (فعل) من باب الاستغناء عن صيغة (أفعل)، وذكر أن ذلك موجود في الاستعمال اللغوي، كما استغنى عن قَطَعَ بِقُطِعَ. وذكر النحاس عدداً من ذلك في باب أفعلته، فهو مفعول: أحمه الله، من الحمى، فهو محمومٌ، وكذا أسله وأهمه، وأحبيته، فهو محبوبٌ ومحَبٌّ، وأسعدته، فهو مسعودٌ، وأبر الله حجه، فهو مبرورٌ، وأجنه الليل، فهو مجنونٌ، وكذا مزكومٌ ومكرورٌ، فأما محزونٌ فالأصح: حزنه"⁽¹²⁴⁾.

فقد أسهب في عرض هذه المادة في مواضع مختلفة من معجمه، وذلك لتنوع موادّ هذه الألفاظ، وقد تعدّدت مصطلحاته والمعنى واحد عنده حين استعمل مصطلح الشاذّ، وغير القياس، والنادر، ممّا ذكره الفيومي أيضاً: (أعتق معتوق)⁽¹²⁵⁾، و(أعلّ معلول)⁽¹²⁶⁾،

⁽¹¹⁹⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 4 / ص 104). وينظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، (ج 3 / ص 499). والأزهري، شرح التصريح، (ج 2 / ص 43).

⁽¹²⁰⁾ الفيومي، المصباح، (ج 2 / ص 689). وينظر: السرقسطي، كتاب الأفعال، (ج 4 / ص 118).

⁽¹²¹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 254). مادة (زكم).

⁽¹²²⁾ المصدر السابق، (ج 1 / ص 44). مادة (برز).

⁽¹²³⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 4 / ص 67). وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (ج 3 / ص 112).

⁽¹²⁴⁾ ينظر: النحاس، عمدة الكتاب، (ص 407).

⁽¹²⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 392). مادة (عتق).

⁽¹²⁶⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص 426). مادة (عل).

و(أقرن مقرون)⁽¹²⁷⁾، و(أقرّ مقرون)⁽¹²⁸⁾، فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الاستعمال؛ معللاً أنّ هذه الأفعال الثلاثية لا تتعدى بنفسها، وإنما الذي يتعدى منها الرباعي، فمجيئ (مفعول) منها شاذّ لا يقاس عليه، وقياسه (مُفَعَّل) من الفعل (أَفْعَل).
رابعاً- الشذوذ في اسم التفضيل (خير، وشر):

الأصل في (خير، وشر): (أَحْيَرُ، وَأَشْرُ)، حُذِفَتْ هَمْزُهُمَا لِلتَّخْفِيفِ، وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَلَمْ تَلْفِظِ الْهَمْزَةُ فِيهِمَا إِلَّا لِلتَّعْجِبِ خَاصَّةً، كَمَا فَعَلُوا فِي الْمَعْتَلِّ، فَقَالُوا: أَشْرَزُ بَزِيدٍ، وَأَحْيَرُ بَعْمَرٍ؛ وَعَلَّةُ إِثْبَاتِهَا فِي فِعْلِي التَّعْجِبِ وَالْأَمْرُ أَنَّ اسْتِعْمَالَهُمَا فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اسْمًا أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمَا فِي مَوْضِعِ الْكَثْرَةِ⁽¹²⁹⁾. وَذَكَرَ الْفَيْوُمِيُّ اسْتِعْمَالَ الْأَصْلِ فِيهِمَا شَاذًّا فِي قَوْلِهِ: «وَرَجُلٌ شَرٌّ؛ أَيُّ: ذُو شَرٍّ، وَقَوْمٌ أَشْرَارٌ، وَهَذَا شَرٌّ مِنْ ذَلِكَ، وَالْأَصْلُ أَشْرٌ بِالْأَلْفِ عَلَى أَفْعَلٍ، وَاسْتِعْمَالُ الْأَصْلِ لُغَةً لِبَنِي عَامِرٍ، وَقُرِيءَ فِي الشَّاذِّ: «مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ» [الْقمر 9]»⁽¹³⁰⁾. وَقَوْلُهُ: «وَهَذَا أَحْيَرُ مِنْ هَذَا بِالْأَلْفِ فِي لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ، كَذَلِكَ أَشْرٌ مِنْهُ، وَسَائِرُ الْعَرَبِ تُسْقِطُ الْأَلْفَ مِنْهُمَا»⁽¹³¹⁾. فَيَتَّضِحُ مِنْ حَدِيثِ الْفَيْوُمِيِّ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَصْلِ شَاذًّا، مَشِيرًا إِلَى أَنَّهَا لُغَةُ لِبَنِي عَامِرٍ، مُسْتَشْهِدًا بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ (الْأَشْرُ)، فَقَدْ جَاءَ اللَّفْظَانِ فِي جَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ الْمَتَوَاتِرَةِ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَهَذَا مَا أَقْرَهُ اللَّغَوِيُّونَ كَأَبِي حَاتِمٍ، كَمَا يَتَّضِحُ مِنْ قَوْلِ الْأَلُوسِيِّ: «لَا تَكَادُ الْعَرَبُ تَتَكَلَّمُ بِالْأَحْيَرِ وَالْأَشْرِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ»⁽¹³²⁾. وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْهَمْزَةِ نَادِرٌ فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ نَبِهَتْ عَلَيَّ أَنَّ قَوْلَهُمْ: «خَيْرٌ مِنْ كَذَا» وَ«شَرٌّ مِنْ كَذَا» الْأَصْلُ فِيهِ «أَخْيَرٌ» وَ«أَشْرٌ»، وَلَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمَلُونَ الْأَصْلَ»⁽¹³³⁾. وَجَعَلَهُ ابْنُ جَنِيٍّ اسْتِعْمَالَ الْهَمْزَةِ مِنَ الْأَصُولِ الْمَرْفُوضَةِ⁽¹³⁴⁾، وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ إِلَى أَنَّ حَذْفَ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا فِي التَّفْضِيلِ هُوَ الْفَصِيحُ الْمُسْتَعْمَلُ⁽¹³⁵⁾، وَقَالَ السِّيُوطِيُّ بَأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْهَمْزِ بِالْهَمْزِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ غَيْرُ شَائِعَةٍ⁽¹³⁶⁾. فَيَلْحَظُ أَنَّ الْفَيْوُمِيَّ لَمْ يَخْرُجْ عَمَّا أَقْرَهُ اللَّغَوِيُّونَ فِي رَفْضِ اسْتِعْمَالِ الْأَصْلِ فِي اللَّفْظَيْنِ مُسْتَشْهِدًا بِالْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ دُونَ أَنْ يَنْسِبَهَا إِلَى أَصْحَابِهَا، ذَاكِرًا نِسْبَةَ لُغَةِ اسْتِعْمَالِ الْأَصْلِ إِلَى بَنِي عَامِرٍ.
خامساً- الشذوذ في اسم المكان:

يُصَاحُ اسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى زِنَةِ مُفَعَّلٍ أَوْ مُفَعَّلٍ، وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ عَلَى زِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا السِّيَاقُ، قَالَ سَبِيئِيُّهُ: «فَالْمَكَانُ وَالْمَصْدَرُ يَبْنِي مِنْ جَمِيعِ هَذَا بِنَاءَ الْمَفْعُولِ، وَكَانَ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْعُولٌ وَالْمَكَانُ مَفْعُولٌ فِيهِ، فَيَضْمُونَ أَوْلَهُ كَمَا يَضْمُونَ الْمَفْعُولَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ فَيُفَعَّلُ بِأَوْلِهِ مَا يُفَعَّلُ بِأَوْلِ مَفْعُولِهِ، كَمَا أَنَّ أَوْلَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ كَأَوْلِ مَفْعُولِهِ مَفْتُوحٌ، وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجْعَلَ قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ مِنْ مَفْعُولِهِ أَوْأَ كَوَاوٍ مَضْرُوبٌ؛ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَلَا مِمَّا بَنَوْا عَلَيْهِ، يَقُولُونَ لِلْمَكَانِ: هَذَا مُخْرَجُنَا وَمُدْخَلُنَا، وَمُضْبَحُنَا وَمُؤَسِّنَانَا، وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ»⁽¹³⁷⁾. وَقَدْ خَرَجَتْ بَعْضُ الْأَلْفَاظِ عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالُوا فِي: أَوْيَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَوْيَ، وَمَصْبَحَ، وَمَمْسَى، بَفَتْحِ الْمِيمِ وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهَا الْفَيْوُمِيُّ فِي قَوْلِهِ: «وَقَدْ نَصَّ الْأَيْمَةُ عَلَى طَرْدِ النَّبَابِ، فَيُقَالُ: مُفَعَّلٌ بِضَمِّ الْمِيمِ مِنْ فَعَلٍ، وَاسْتَنْتَبَيْتُ كَلِمَاتٍ مَسْمُوعَةً خَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ قَالُوا: الْمَأْوَى مِنْ

⁽¹²⁷⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص500). مادة (قرن).

⁽¹²⁸⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص496). مادة (قرر).

⁽¹²⁹⁾ الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، (ص47).

⁽¹³⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1، ص309). مادة (شرر)، قراءة أبي قلابة، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (ج2 / ص299).

⁽¹³¹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص185). مادة (خير).

⁽¹³²⁾ الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (ج 14 / ص89).

⁽¹³³⁾ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج 2 / ص1127). وينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج4 / ص476).

⁽¹³⁴⁾ يُنظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (ج2 / ص299).

⁽¹³⁵⁾ ينظر: أبو حيان، التذليل والتكميل، (ج10 / ص246).

⁽¹³⁶⁾ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (ج1 / ص178).

⁽¹³⁷⁾ سبويه، الكتاب، (ج4 / ص95). وينظر: المبرد، المقْتَضِب، (ج2 / ص74). والأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج1 / ص186).

أَوَيْتُ، وَلَمْ يُسْمَعِ فِيهِ الصَّمُّ، وَقَالُوا: الْمَصْبِيحُ وَالْمَمْسِيُّ لِمَوْضِعِ الْإِصْبَاحِ وَالْإِمْسَاءِ وَلَوْفْتِهِ، وَالْمَخْدَعُ مِنْ أَخْدَعْتُ الشَّيْءَ، وَأَجْرَأْتُ عَنْكَ مُجْزَأً فَلَانٍ بِالصَّمِّ فِي هَذِهِ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَبِالْفَتْحِ شُدُودًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا الْمُدْرَكَ فِيمَا حَرَجَ عَنِ الْقِيَّاسِ، فَالْوَجْهُ الْأَخْذُ بِالْأَصُولِ الْقِيَّاسِيَّةِ حَتَّى يَصِحَّ سَمَاعٌ⁽¹³⁸⁾. وَعَلَّ ابْنُ مَنْظُورٍ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ الْفِعْلِ دُونَ اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ فِي فِعْلِهِ: "وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ الْفِعْلِ قَبْلَ أَنْ يَزَادَ فِيهِ، وَلَوْ بُنِيَ عَلَى أَصْحَحِ لَقِيلَ مُصْبِحٌ، بِضَمِّ الْمِيمِ"⁽¹³⁹⁾.

فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الاستعمال؛ لأنَّ القياس في صياغة اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي يكون على زنة اسم المفعول بضم الميم في أوله، لا بفتحها، معللاً بأنَّ القياس مبنِيٌّ على السماع.
سادساً - اسم الآلة:

يصاغ اسم الآلة قياساً على ثلاثة أوزان: (مفعول)، و(مفعلة)، و(مفعلة)، نحو: مشفر، ومفتاح، ومكسحة⁽¹⁴⁰⁾. وشذَّ عن هذه الأوزان ألفاظ جاءت بضمِّ الميم في أولها، وكان قياسها كسر الميم، ذكر منها الفيومي في قوله: "إِذَا جُعِلَ الْمَفْعَلُ مَكَانًا فَتَحَّتْ الْمِيمُ، فَالْمَقْطَعُ اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُقَطَّعُ فِيهِ، وَالْمَقْصُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُقَصُّ فِيهِ، وَالْمَفْتَحُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُفْتَحُ فِيهِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ أَدَاةً كَسَرْتَ الْمِيمَ، فَالْمَقْطَعُ مَا يُقَطَّعُ بِهِ، وَالْمَقْصُ مَا يُقَصُّ بِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ آتٍ فَهُوَ مَكْسُورٌ الْأَوَّلِ نَحْوُ: الْمِخْدَعِ، وَالْمِلْحَفَةِ، وَالْمِقْلَمِ، وَالْمَرْوَحَةِ، وَالْمَيْتَرَةِ، وَالْمِكْنَسَةِ، وَالْمِقْوَدِ، وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ أَحْرَفُ جَاءَتْ بِالصَّمِّ نَحْوُ: الْمُسْغَطِ، وَالْمُنْخَلِ، وَالْمُسْطُ، وَالْمُدْقُ، وَالْمُدْهَنِ، وَالْمُكْحَلَةِ، وَالْمُحْرُصَةِ، وَالْمُنْصَلِ، وَالْمَلَاءَةِ، وَالْمُغْزَلِ فِي لُغَةٍ، وَشَدَّ بِالْفَتْحِ الْمَنَارَةَ وَالْمَنْقَلُ لِلْخَبِّ، وَمَحْمَلُ الْحَاجِّ فِي لُغَةٍ"⁽¹⁴¹⁾.

وفسر سيبويه ذلك بأنَّ هذه الألفاظ لم يذهبوا بها مذهب الفعل، وإنما جعلت أسماء لهذه الأوعية في قوله: "ونظير ذلك: الْمُكْحَلَةُ، وَالْمِخْلَبُ، وَالْمَيْسَمُ، لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل"⁽¹⁴²⁾. فالمدقُّ اسمٌ ما يدقُّ به الشيء، و"المدهن" بضمِّ الميم والهاء لما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره، و"المكحلة" لوعاء الكحل زجاجاً كان، أو غيره⁽¹⁴³⁾. وهذا ما ذكره المطرزي في قوله: "وَأَسْمُ الْآلَةِ مَا يُعْتَمَلُ وَيُنْقَلُ، وَيَجِيءُ عَلَى مَفْعَلٍ، وَمَفْعَلَةٍ، وَمَفْعَالٍ يَكْسُرُ الْمِيمَ فِيهَا كَالْمَتَقَبِّ، وَالْمِكْسَحَةِ، وَالْمِصْفَاةِ، وَالْمِقْرَاضِ، وَالْمِفْتَاحِ، وَأَمَّا نَحْوُ الْمُسْغَطِ، وَالْمُنْخَلِ، وَالْمُدْهَنِ فَغَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفِعْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽¹⁴⁴⁾. وذكر ابن الحاجب أنها على غير قياس: "وَنَحْوُ الْمُسْغَطِ وَالْمُنْخَلِ وَالْمُدْقِ وَالْمُدْهَنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُحْرُصَةِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ"⁽¹⁴⁵⁾.

وذكر الفيومي أنَّ هذا اللفظ (مشط) فيه لغات دون أن يذكر هذه اللغات وعددها، ودون أن ينسبها، وذكر أنَّ القياس فيها (المشط) بكسر الميم، وهي لغة تميم في قوله: "وَالْمُسْطُ الَّذِي يُمْتَسَطُ بِهِ بِضَمِّ الْمِيمِ، وَتَمِيمٌ تَكْسِرُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ آتٍ⁽¹⁴⁶⁾". وذكر الخليل أنه جاء به لغتان بضمِّ الميم، وسكون الشين وضمِّها: "المشطُ والمُسْطُ، لغتان"⁽¹⁴⁷⁾، وذكر ابن سيده لغتين: "ابن السكيت، مُسْطٌ وَمِشْطٌ"⁽¹⁴⁸⁾ وذكر الصاغاني (ت: 650 هـ) عن "الكسائيَّ لغتين فيه بضمِّ الميم والشين: "الكسائيَّ: المُسْطُ بِضَمِّينِ، وَالْمِشْطُ

⁽¹³⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص192). مادة (درك).

⁽¹³⁹⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 2 / ص506). مادة (صبح).

⁽¹⁴⁰⁾ ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (ج 3 / ص327).

⁽¹⁴¹⁾ الفيومي، المصباح، (ج 2 / ص694).

⁽¹⁴²⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 4 / ص91). وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (ج 3 / ص91). والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج 4 / ص469).

⁽¹⁴³⁾ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 4 / ص153).

⁽¹⁴⁴⁾ ابن المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، (ص531).

⁽¹⁴⁵⁾ الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج 1 / ص186).

⁽¹⁴⁶⁾ الفيومي، المصباح، (ج 2 / ص574). مادة (مشط).

⁽¹⁴⁷⁾ الفراهيدي، كتاب العين، (ج 6 / ص240).

⁽¹⁴⁸⁾ ابن السكيت، إصلاح المنطق، (ج 1 / ص378).

بالكسر، وأنكره ابنُ دُرَيْدٍ⁽¹⁴⁹⁾. المشط: آلة تسريح الشعر، ج أمشاط ومشاط⁽¹⁵⁰⁾. وذكر ابن منظور: ثلاث لغات فيه في قوله: "والمُشَطُّ والمِشَطُّ والمَشَطُّ: ما مُشِطَ بِهِ، وَهُوَ وَاحِدُ الْأَمْشَاطِ، وَالْجَمْعُ أَمْشَاطٌ وَمِشَاطٌ"⁽¹⁵¹⁾، وذكر الفيروزآبادي ثلاث لغات أيضًا من خلال ذكره أنه من الألفاظ المثلثة في قوله: "المِشَطُّ، مثلثةٌ، وككتفٍ، وعُنُقٍ، وعُتْلٍ، ومِنْبَرٍ: آلةٌ يُمْتَشَطُ بِهَا"⁽¹⁵²⁾. وذكر السيوطي أنّ أبا حيان زاد لغة أخرى (مِشَط) بكسر الميم والشين في قوله: "وزاد أبو حيان في شرح التسهيل: مِشَط لغة في المشط"⁽¹⁵³⁾.

فقد ذكر الفيومي الاستعمال الشاذ، وقياسه مرجعًا هذا الاستعمال إلى لغات العرب دون أن يذكر نسبة اللغة.

المبحث الثالث

الشذوذ في التصغير والنسب

أولاً: الشذوذ في التصغير:

ذكر الفيومي سبعة ألفاظ جاءت مصغرة على غير قياس (شذوذاً)، وهي: دابةٌ على دُوَابَةٍ، ودرع على دُرَيْعٍ، وغِلْمَةٌ على أُغْلِمَةٍ، وأزهر على زُهَيْرٍ، أسود على سُودٍ، وكبِدٌ على كُبَيْدَاءٍ، وأكْمَتٌ على كَمَيْتٍ، وسيقوم الباحثان بتحليل بعض هذه الألفاظ كما جاءت عنده:

- تصغير (دابة) على (دُوَابَةٍ):

القياس في تصغير (دابة) على (دُوَابَةٍ)، وذلك بضمّ الأول، وقلب الألف واواً مع فتحها، وزيادة ياء التصغير الساكنة، وسمع تصغيرها على (دُوَابَةٍ) على غير قياس، وقد ذكر الفيومي أنّ القياس في تصغيرها (دُوَابَةٍ)، وسمع (دُوَابَةٍ) على غير قياس، في قوله: "دَبَّ الصَّغِيرُ يَدْبُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ دَبِيحًا وَدَبَّ الْجَيْشُ دَبِيحًا أَيْضًا سَارُوا سَيْرًا لَيْتًا، وَكُلُّ حَيَوَانٍ فِي الْأَرْضِ دَابَّةٌ وَتَصْغِيرُهَا دُوَابَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ وَسُمِعَ دُوَابَةٌ بِقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁵⁴⁾، وهذا ما حكاه أبو زيد، قال الشاطبي: "وحكى أبو زيد عن بعضهم في تصغير دابة: دُوَابَةٍ، يريد: دُوَابَةٍ، فأبدل من ياء التصغير ألفاً"⁽¹⁵⁵⁾. وذكر ابن خالويه في كتاب ليس في كلام العرب: "تصغير بألفٍ لإحرفين، ذكرهما أبو عمرو الشيباني عن أبي عمرو الهذلي: دُوَابَةٌ يريد دُوَابَةٍ، وهما تصغير هدهد"⁽¹⁵⁶⁾. وقال ابن يعيش: "وحكى أبو زيد عن بعضهم في تحقير "دابة": "دُوَابَةٌ"، والأصل: "دُوَابَةٌ"، ثمّ أبدلوا من ياء التصغير ألفاً، وإن كانت ساكنة"⁽¹⁵⁷⁾. يلاحظ أنّ الفيومي قد ذكر القياس في تصغير اللفظ (دُوَابَةٍ)، وأمّا تصغيره على (دُوَابَةٍ) فجاء على غير قياس على السماع، وعلل ذلك بأنّ قد قلبت ياء التصغير ألفاً، وهذا ما ذكره اللغويون.

⁽¹⁴⁹⁾ الصاغانى، التكملة والذيل والصلة، (ج 4 / ص 187). مادة (مشط).

⁽¹⁵⁰⁾ رضا، أحمد، معجم متن اللغة، (ج 5 / ص 301).

⁽¹⁵¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 7 / ص 403). مادة (مشط).

⁽¹⁵²⁾ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج 1 / ص 687). مادة (مشط).

⁽¹⁵³⁾ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (ج 2 / ص 71).

⁽¹⁵⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 188). مادة (دب).

⁽¹⁵⁵⁾ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ج 9 / ص 223). وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، (ج 10 / ص 56).

⁽¹⁵⁶⁾ ابن خالويه، ليس في كلام العرب، (ص 75).

⁽¹⁵⁷⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 5 / ص 207). وينظر: السيوطي، همع الهوامع، (ج 3 / ص 379). وابن جني، سر صناعة الإعراب، (ج 2 / ص 309).

وابن مالك شرح الكافية الشافية، (ج 4 / ص 1922).

- تصغير درع على (درع):

القياس في تصغير (درع): (دُرَيْعَة)؛ لأنّ اللفظ مؤنث، والتصغير يردّ الألفاظ إلى أصولها، فتزاد تاء التأنيث في آخره، وتصغيره على (دُرَيْع) بغير تاء التأنيث شاذّ، وذكر الفيومي ذلك في قوله: "دُرْعُ الْحَدِيدِ مُؤنَّثَةٌ فِي الْأَكْثَرِ، وَتَصَغَّرُ عَلَى دُرَيْعٍ بَغَيْرِ هَاءٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ التَّصْغِيرُ عَلَى لُغَةٍ مَن ذَكَرَ، وَرَبَّمَا قِيلَ: دُرَيْعَةٌ بِالْهَاءِ، وَجَمَعُهَا: أَدْرَعُ، وَدُرُوعٌ، وَأَدْرَاعٌ"⁽¹⁵⁸⁾، وقد ذكر ذلك ابن سيده في قوله: "الدَّرْعُ لِبُوسِ الْحَدِيدِ، تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ، وَالْجَمْعُ: أَدْرَعُ، وَأَدْرَاعٌ، وَدُرُوعٌ، وَتَصْغِيرُهَا دُرَيْعٌ بَغَيْرِ هَاءٍ"⁽¹⁵⁹⁾. قال ابن مكّي الصقلي النحوي اللغوي (ت 501 هـ): "ومما شدّ أيضا فلم تدخل الهاء في تصغيره، وهو مؤنث، قولهم في العرب: عُرَيْبٌ، وفي الحرب: حُرَيْبٌ، وفي درع الحديد: دُرَيْعٌ"⁽¹⁶⁰⁾، فقد ذكر الفيومي أنّ الأكثر في استعمال اللفظ مؤنثا، فالقياس في تصغيره: (دُرَيْعَة)، ويستعمل في لغة متكّرّا، فيكون تصغيره (دُرَيْع)، على غير قياس، ولم يرجع ذلك إلى لغات العرب كما فعل ابن مكّي.

- تصغير أسود على (سُوَيْد):

يُصَغَّرُ لَفْظَ (أَسْوَد) عَلَى (أَسْوَيْد)، فَاجْتَمَعَ وَوِیَاءٌ فِي كَلِمَةِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا مُتَّصِلٌ ذَاتًا وَسُكُونًا، فَغَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً، ثُمَّ أَدْغَمَتْ الْيَاءُ، فَصَارَ الْفِظُ (أَسْوَيْد)، وَيَرْخَمُ عَلَى (سُوَيْد). وأما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو فإنّ واوه تبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيد؛ لأنّ الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها ياءً. قال سيبويه: "فمن ذلك مَيْتٌ وَسَيْدٌ، وَقِيَامٌ وَقِيَوْمٌ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ: مَيْوَيْتٌ، وَسَيْوَيْدٌ، وَقِيَوْمٌ، وَقِيَوْمٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسْوَدٍ: أَسْوَيْدٌ، وَفِي أَعْوَرٍ أَعْوَيْرٌ، وَفِي مَرْوَدٍ مَرْوَيْدٌ، وَفِي أَحْوَى أَحْوَيٌّْ، وَفِي مَهْوَى مَهْوَيٌّْ، وَفِي أَرْوَيْتَ: أَرْوَيْتَ، وَفِي مَرْوَيْتَ مَرْوَيْتَ"⁽¹⁶¹⁾. وذكر الفيومي أنّ القياس في تصغير (أسود): (أَسْوَيْدٌ)، وجاء على غير قياس (سُوَيْدٌ) في قوله: "وَيُصَغَّرُ الْأَسْوَدُ عَلَى أَسْوَيْدٍ عَلَى الْقِيَاسِ، وَعَلَى سُوَيْدٍ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَيُسَمَّى تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ"⁽¹⁶²⁾، غير أنّ (سُوَيْدٌ) تصغير ترخيم قياسي عند الصرفيين، قال سيبويه: "اعلم أنّ كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن يحذفه في الترخيم، حتّى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنّها زائدة فيها، وتكون على مثال فَعِيلٍ، وذلك قولك في حارثٍ: حَرَيْتٌ، وفي أسود: سُوَيْدٌ، وفي غلاب: غُلَيْبَةٌ"⁽¹⁶³⁾. وذكر أنّ تصغير غلّمة (أَغْلَيْمَة) على غير قياس⁽¹⁶⁴⁾، وتصغير (أزهر) على (زُهَيْر) على غير قياس⁽¹⁶⁵⁾ دون أن يذكر القياس فيه. وأنّ القياس في تصغير (كَبِدٌ): (كَبِيدٌ)⁽¹⁶⁶⁾ على (فَعِيلٌ)، وجاء في تصغيره (كَبِيدَاء) على غير قياس، ذاكرًا شذوذ صيغة التصغير هذه، معللاً بأنهم شبهوها ب(سُوَيْدَاء)، وذكر أيضًا أنّ تصغير (أَكْمَت) على (كَمَيْت) شاذّ⁽¹⁶⁷⁾ دون أن يذكر القياس فيه.

ثانياً: الشذوذ في النسب

عند إرادة النسبة إلى اللفظ يجعل ياء مشدّدة في آخر الاسم المراد النسبة إليه، مع كسر ما قبلها⁽¹⁶⁸⁾، فقد ذكر الفيومي في معجمه (26) لفظاً جاءت نسبه شاذّة مخافة للقياس، وقد جاء منهجه في عرض مادة الشذوذ في النسب على النحو الآتي:

⁽¹⁵⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 192). مادة (درع).

⁽¹⁵⁹⁾ ابن سيده، المخصص، (ج 2 / ص 44).

⁽¹⁶⁰⁾ ابن مكّي الصقلي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، (ص 141). والجوهري، الصحاح، (ج 3 / ص 1206).

⁽¹⁶¹⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 469). وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 411). وينظر: ابن عقيل، المساعد، (ج 3 / ص 495).

⁽¹⁶²⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 294). مادة (سود).

⁽¹⁶³⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3/ص 476). وينظر: والسيوطي، همع الهوامع، (ج 3/ص 329). الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج 1/ص 63).

⁽¹⁶⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 340). مادة (علم).

⁽¹⁶⁵⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 257). مادة (زهر).

⁽¹⁶⁶⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 523). مادة (كبد).

⁽¹⁶⁷⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 540). مادة (كمت).

⁽¹⁶⁸⁾ يُنظَرُ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج 4 / ص 507).

1- ذكر النسبة الشاذة وعلة شذوذها مع ذكر القياس: وقد جاءت العلة التي ذكرها في ثلاث علة على النحو الآتي:

- علة تخفيف: وذلك في لفظين هما: (أفقي، ويماني):
النسبة إلى أفق (أفقي) بفتحيتين:

فقد ذكر الفيومي أن النسب إلى (أفق): (أفقي)، وأما (أفقي) بفتحيتين فعلى غير قياس في قوله: "الأفقُ بِصَمْتَيْنِ النَّاحِيَةِ مِنْ الْأَرْضِ وَمِنْ السَّمَاءِ، وَالْجَمْعُ أَفَاقٌ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ: أَفْقِيٌّ رَدًّا إِلَى الْوَالِدِ، وَرُبَّمَا قِيلَ: أَفْقِيٌّ بِفَتْحَيْنِ تَخْفِيفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ" (169). وذكر اللغويون ذلك بأن القياس في النسبة إلى (أفق) (أفقي)، وشذ (أفقي) بفتح الهمزة والفاء، قال سيويه: "وقالوا في الأفق: أفقي، ومن العرب من يقول: أفقي فهو على القياس" (170). وقال ابن يعيش: "وقد جاء عنهم من الشاذ أكثر مما ذكر، قالوا في النسب إلى الأفق: أفقي بالفتح؛ لأن فُعلاً، وفُعلاً يجتمعان كثيراً كعجم، وعجم، وعرب، وعرب، وقد قالوا: أفقي بالضم في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياس؛ لأن فُعلاً يجوز أن يسكن ثانيه قياساً مطرداً" (171). وذكره أبو حيان في شواذ النسب في قوله: "والى الأفق: أفقي بفتح الهمزة والفاء" (172). وجاء شذوذها في المعاجم اللغوية كقول ابن منظور: "ورجل أفقي وأفقي: منسوب إلى الأفق أو إلى الأفق، الأخيرة من شاذ النسب" (173). فيلاحظ أنه ذكر أن النسب إلى (أفق): (أفقي)، وأما (أفقي) بفتحيتين فعلى غير قياس، وعل ذلك للتخفيف.

وكذلك النسب إلى اليمن (يماني) ذكر الفيومي أن النسب إليه على القياس (يمني)، و(يمان)، و(يماني) على غير قياس (174)
- علة المماثلة: وقد جاء ذلك في لفظين:

النسب إلى بهراء (بهرائي):

تكون النسبة للاسم الممدود، والهمزة فيه زائدة للتأنيث بقلب الهمزة واوا، فتقول في حمراء: حمراوي، وفي صحراء: صحراوي (175). وجاء (بهرائي) شاذاً، وقياسه (بهراوي) ذكر الفيومي شذوذها، "بَهْرَةُ بَهْرًا مِنْ بَابِ نَفَعٍ غَلَبَهُ عَلَيْهِ وَفَضَّلَهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْقَمَرِ الْبَاهِرُ لظُهُورِهِ عَلَى جَمِيعِ الْكَوَاكِبِ، وَبَهْرَاءُ مِثْلُ: حَمْرَاءُ قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةَ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا بَهْرَانِيٌّ مِثْلُ: نَجْرَانِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقِيَاسُهُ بَهْرَاوِيٌّ" (176). وقال ابن يعيش: "وأما صنعاني في النسب إلى صنعاء، فمثله بهرائي في النسب إلى بهراء، وهي قبيلة من قضاة، فهو شاذ، والقياس: صنعراوي، وبهراوي" (177). وبعضهم جعل النون إبدالاً عن الواو، قال الثمانيني: "وقال غير الخليل النون في بهرائي، وصنعاني، وسوراني، وبطحاني منقلبة عن الواو التي انقلبت عن الهمزة، التي انقلبت عن ألف التأنيث؛ كأنهم قالوا: صنعاء" ثم قلبوا من الهمزة الواو فقالوا: صنعراوي وبهراوي وسوراني وبطحراوي (178). فيلاحظ أنه ذكر القياس في نسبة اللفظ (بهراوي)، وذكر أن (بهرائي) شاذ، وذكر أن علة الشذوذ فيه هي مثل (نجراني). وكذلك ذكر الفيومي النسب إلى الدير (ديرائي) على غير قياس كما قيل بجراني (179). القياس (ديري).

(169) الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص16). مادة (أفق).

(170) سيويه، الكتاب، (ج3 / ص336).

(171) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج3 / ص479). وينظر: الأسترايادي، شرح الرضي على الكافية، (ج2 / ص83).

(172) أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج2 / ص631)، وينظر: ابن سيده، المخصص، (ج4 / ص159).

(173) ابن منظور، لسان العرب، (ج10 / ص5). مادة (أفق). وينظر: الرازي، مختار الصحاح، (ج1 / ص19). مادة (أفق).

(174) الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص681). مادة (يمن).

(175) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، (ج3 / ص734).

(176) الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص64). مادة (بهر).

(177) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج3 / ص477). وينظر: سيويه، الكتاب، (ج3 / ص337).

(178) الثمانيني، شرح التصريف (ص341).

(179) الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص205). مادة (دير).

- علة تفريق بين نسبتين: ذكر الفيومي (8) ألفاظ جاءت نسبتها شاذة للتفريق بين معنيين، وهذه الألفاظ:

النسب إلى حرم (حرمي):

القياس في النسب إلى (حرم): (حرمي)، وجاء (حرمي) على غير قياس، وذكر الفيومي ذلك في قوله: "وَحَرَمٌ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ مَعْرُوفٌ وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ حَرَمِيٌّ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ يُقَالُ رَجُلٌ حَرَمِيٌّ وَأَمْرَأَةٌ حَرَمِيَّةٌ وَسَهَامٌ حَرَمِيَّةٌ"⁽¹⁸⁰⁾. وقد استشهد على ذلك بقول النابغة [من البسيط]:

مَنْ قَوْلِ حَرَمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هَلْ فِي مُخَفِّكُم مَّنْ يَشْتَرِي أَدَمًا"⁽¹⁸¹⁾.

وذكر الفيومي على لسان الأزهري أن (حرمي) بالكسر منسوب إلى الناس، وفي غيرهم (حرمي) بالفتح، في قوله: "وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: قَالَ اللَّيْثُ إِذَا نَسَبُوا غَيْرَ النَّاسِ نَسَبُوا عَلَى لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ فَقَالُوا: ثَوْبٌ حَرَمِيٌّ وَهُوَ كَمَا قَالَ لِمَجِيئِهِ عَلَى الْأَصْلِ"⁽¹⁸²⁾. وقد قال اللغويون إن (حرمي) بالكسر منسوب إلى الناس، والنسب لغيرهم (حرمي) بالفتح، ومنهم ابن سيدة في قوله: "وَرَجُلٌ حَرَمِيٌّ: مَنُوسَبٌ إِلَى الْحَرَمِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقَالُوا فِي الثَّوْبِ: حَرَمِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ"⁽¹⁸³⁾. وابن الأثير في قوله: "وَالنَّسَبُ فِي النَّاسِ إِلَى الْحَرَمِ حَرَمِيٌّ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ. يُقَالُ رَجُلٌ حَرَمِيٌّ، فَإِذَا كَانَ فِي غَيْرِ النَّاسِ قَالُوا ثَوْبٌ حَرَمِيٌّ"⁽¹⁸⁴⁾. فقد ذكر أن قياس النسبة ل(حرم) هو (حرمي)، وجاء (حرمي) على غير قياس للناس للتفريق بين النسبتين.

ومن ذلك أيضًا:

- النسب إلى قنيط (قنيطي):

لقنيط: جماعة من النصارى، والنسب إليها (قنيطي)، وكذلك ثياب مصنوعة من الكتان، والنسبة إليها (قنيطي)، غيروا في اللفظ ليعرف الإنسان قنيطي بالكسر، والثوب قنيطي بالضم، وذكر الفيومي أن ذلك جاء على غير قياس؛ للتفريق بين الإنسان والثياب في قوله: "الْقِنِيطُ بِالْكَسْرِ نَصَارَى مِصْرَ، الْوَأَحَدُ قِنِيطِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْقِنِيطِيُّ ثَوْبٌ مِنْ كَتَّانٍ رَقِيقٍ يُعْمَلُ بِمِصْرَ نِسْبَةً إِلَى الْقِنِيطِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِنْسَانِ، وَثِيَابٌ قُنِيطِيَّةٌ أَيْضًا وَجَبَةُ قُنِيطِيَّةٌ، وَالْجَمْعُ: قِنِيطِيٌّ"⁽¹⁸⁵⁾. وقال الأزهري: "وَالْقُنِيطِيَّةُ، وَجَمَعَهَا الْقِنِيطِيُّ، وَهِيَ ثِيَابٌ بِيضٌ مِنْ كَتَّانٍ تُعْمَلُ بِمِصْرَ، فَلَمَّا أَلْزِمَتْ هَذَا الْإِسْمَ غَيَّرُوا اللَّفْظَ، فَالْإِنْسَانُ قِنِيطِيٌّ وَالثَّوْبُ قُنِيطِيٌّ"⁽¹⁸⁶⁾. فقد ذكر القياس في النسبة إلى (قنيط): (قنيطي)، وأما (قنيطي) نسبة للناس فقد جاء شاذًا للتفريق بين النسبتين.

وما جاء على ذلك أيضًا في معجمه النسبة إلى ربيع: (ربيعي) بكسر الراء وسكون الباء، وقياسه ربيعي؛ للتفريق بين النسبة إلى فصل الربيع، وبني ربيعة⁽¹⁸⁷⁾، النسب إلى طبرية (طبراني)؛ للتفريق بين النسب ل(طبرية) منطقة بواسط، والنسب إليها: (طبري)، وأخرى بالشام، والنسب إليها (طبراني) على غير قياس⁽¹⁸⁸⁾، النسب إلى دهر (دهري): (دهري) جاءت على غير قياس نسبة للرجل

⁽¹⁸⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص131). مادة (حرم).

⁽¹⁸¹⁾ النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، (ص64). وينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص131). مادة (حرم). وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (ج2 / ص46). وابن الخباز، توجيه اللمع، (ص548).

⁽¹⁸²⁾ الفيومي، المصباح المنير (ج1 / ص131). مادة (حرم). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (ج5 / ص29).

⁽¹⁸³⁾ ابن سيده، المخصص، (ج4 / ص68).

⁽¹⁸⁴⁾ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (ج1 / ص375). وينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج12 / ص120). مادة (حرم).

⁽¹⁸⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص488). مادة (قنيط).

⁽¹⁸⁶⁾ الأزهري، تهذيب اللغة، (ج9 / ص33). وينظر: الجوهري، الصحاح، (ج3 / ص1150). مادة (قنيط). وابن سيده، المخصص، (ج1 / ص38).

⁽¹⁸⁷⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص216). مادة (ربيع).

⁽¹⁸⁸⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج2 / ص368). مادة (طهر).

المسن؛ للتفريق بين صيغتي النسب للرجل المسن، والرجل الملحد الذي يقول بقدّم الدهر⁽¹⁸⁹⁾، والنسبة إلى المسن: (السُرِّيَّة) بضم السين من المسن بالكسر فهي على غير قياس، واستعملت للتفريق بينها وبين الحرة التي نُكحت سرّاً، وأما إذا أخذت من السُرّ بمعنى السرور فهي على قياس⁽¹⁹⁰⁾، النسب إلى مَرُو الشَّاهِجَانِ: (مَرُوِيّ)، فالنسب إلى بلد مَرُو الشَّاهِجَانِ: مَرُوِيّ بزيادة الزاي على غير قياس للتفريق بين الناس والثياب الذي ينسب إليه مَرُوِيّ⁽¹⁹¹⁾، والنسب إلى هَجَرَ (هَاجِرِيّ)، وهَجَرَ بفتح الجيم وكسرهما: يطلق على بلدين، أحدهما قرب المدينة، والآخر من بلاد نجد، والنسبة إلى الأولى هَجَرِيّ، وإلى الثانية هَاجِرِيّ على غير قياس فرقاً بين البلدين⁽¹⁹²⁾.

1- ذكر القياس ولم يذكر العلة: وجاء ذلك في لفظين هما:

- النسب إلى حيرة (حَارِيّ):

القياس في النسب إلى (الحيرة): (حِيرِيّ)، وشذّ (حَارِيّ)، وذكر الفيومي في قوله: "وَالْحِيرَةُ بِالْكَسْرِ بَلَدٌ قَرِيبٌ مِنَ الْكُوفَةِ، وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ: حِيرِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ، وَسُمِعَ حَارِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁹³⁾. فقد تحدّث عن شذوذ هذا استعمال (حَارِيّ) نسبة إلى (الحيرة)، وأنه موقوف على السماع، والقياس فيه (حِيرِيّ). وقال ابن الخباز: "قالوا في الحيرة: حَارِيّ، والقياس: حِيرِيّ؛ لأنّ ياء النسب لا توجب فيه غير حذف التاء"⁽¹⁹⁴⁾. وعلل ابن إياز ذلك لقرب الياء من الألف، فأبدلت الألف منها فقالوا (حَارِيّ)⁽¹⁹⁵⁾، وهو قلب شاذّ كما ذكر اللغويون⁽¹⁹⁶⁾، وذكر العكبري شذوذه معللاً أنّ الألف أخفّ من الياء فقالوا: حَارِيّ، وطائي⁽¹⁹⁷⁾. وعلل أبو حيان ذلك أنّ (حِيرِيّ) للإنسان، و(حَارِيّ) للثوب، وذلك للتفريق بين من يعقل ومن لا يعقل في النسب للفظ، كما قالوا: وفي المدينة حمار مديني، وللرجل مدني على القياس، وفي مرو للإنسان: مروزي وغيره: مروي بلا تغيير⁽¹⁹⁸⁾. ويلاحظ أنّ الفيومي ذكر القياس والشذوذ، ولم يعلل بالعلل التي ذكرها اللغويون.

وكذلك النسب إلى بَغْشُور (بَغُوِيّ): ذكر الفيومي أنّ النسب إليها (بَغُوِيّ) على غير قياس، والقياس في ذلك: (بَغْشُورِيّ)⁽¹⁹⁹⁾.

2- ذكر أحد أبنية القياس، ولم يذكر القياس الآخر:

وذلك مرة واحدة في النسب إلى خريف (خَرْفِيّ)، فالقياس في النسب إلى (خريف): (خَرْفِيّ)؛ وجاء (خَرْفِيّ) بفتحيتين أكثر الاستعمال اللغوي، كما قالوا: ثقفي، وهذلي، وشذّ (خَرْفِيّ) بسكون الراء تخفيفاً، وذكر الفيومي أنّ النسبة له (خَرْفِيّ) في قوله: "وَالْخَرْيفُ الْفُصْلُ الَّذِي تُخْتَرَفُ فِيهِ الثَّمَارُ، وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ خَرْفِيٌّ بَفَتْحَتَيْنِ، وَقَدْ يُسَكَّنُ الثَّانِي تَخْفِيفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽²⁰⁰⁾. ومما يلاحظ أنّ الفيومي ذكر أنّ النسبة إلى (خريف) هو (خَرْفِيّ) بفتحيتين، و(خَرْفِيّ) بالتسكين للتخفيف على غير قياس دون أن يذكر قياسه (خَرْفِيّ). قال ابن مكّي: "وإذا نسبوا إلى الخريف قالوا: خَرْفِيّ، والصواب: خَرْفِيّ، بفتح الخاء، على غير قياس"⁽²⁰¹⁾. وذكر سيبويه أنّ الأكثر في كلام العرب (خَرْفِيّ) بالتسكين، وذلك لبنائهم على المصدر، في قوله: "وقال بعضهم: خَرْفِيّ، أضاف إلى الخريف، وحذف الياء، والخَرْفِيّ

⁽¹⁸⁹⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج1 / ص201). مادة (دهر).

⁽¹⁹⁰⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج1 / ص273). مادة (سرر).

⁽¹⁹¹⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج2 / ص569). مادة (مرأ).

⁽¹⁹²⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج2 / ص634). مادة (هجر).

⁽¹⁹³⁾ المصدر السابق، (ج1 / ص158). مادة (حير).

⁽¹⁹⁴⁾ ابن الخباز، توجيه اللع، (ج1 / ص547).

⁽¹⁹⁵⁾ ينظر: ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف، (ص134).

⁽¹⁹⁶⁾ ينظر: ابن منظور لسان العرب، (ج4 / ص225). مادة (حير).

⁽¹⁹⁷⁾ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، (ج2 / ص306).

⁽¹⁹⁸⁾ ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج2 / ص632).

⁽¹⁹⁹⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص56). مادة (بغشور).

⁽²⁰⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص158). مادة (خرف).

⁽²⁰¹⁾ ابن مكّي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، (ص148).

في كلامهم أكثر من الخريفي؛ إما أضافه إلى الخرف، وإما بني الخريف على فعل⁽²⁰²⁾. وبين ابن يعيش أن (خرفي)، و(خريفي) هو القياس، ومن قال (خرفي) بسكون الراء فإنه نسب إلى المصدر كما ذهب سيبويه، في قوله: "وقالوا: 'يتأخ خرفي' إذا نتج زمن الخريف، والشذوذ فيه كالشذوذ في 'تقفي'، و'هدلي'، وقد قالوا أيضاً: 'خرفي' بسكون الراء، وهو أكثر في الكلام من 'خريفي'. و'خرفي'. و'خريفي' هو القياس. ومن قال: 'خرفي' بالسكون، فإنه نسب إلى المصدر، وهو الخرف من قولك: خرفت الرطب إذا اجتنيته في هذا الزمان"⁽²⁰³⁾. وذكر ابن منظور أن (خرفي)، و(خرفي) بالتسكين والتحرك على غير قياس، في قوله: "والنسب إليه خرفي وخرفي، بالتحريك، كلاهما على غير قياس"⁽²⁰⁴⁾.

3- لم يذكر القياس ولا العلة، وذلك في ستة ألفاظ:

- النسب إلى بادية (بدوي):

القياس في النسب إلى (بادية): (بادي)، وشذ (بدوي)⁽²⁰⁵⁾. وذكر الفيومي شذوذ (بدوي) نسبة إلى (بادية) في قوله: "بدا يئذو بُدوا ظهر، فهو بادين ويتعدى بالهمزة، فيقال: أبديته، وبدا إلى البادية بداءة بالفتح والكسر خرج إليها، فهو باد أيضاً، والبُدو مثال قلس خلاف الحصر، والنسبة إلى البادية بدوي على غير قياس"⁽²⁰⁶⁾. فقد ذكر شذوذ نسبة (بدوي) إلى (بادية) دون أن يذكر القياس (بادي)، ولم يذكر علة شذوذه كما فعل في شذوذ النسب إلى (أفق). وقد فصل ابن يعيش علة شذوذ هذه النسبة بأنها من باب أنه محمول على ضده، فقالوا "بدوي" كما قالوا "حصري"، وذلك في قوله: "علم أن العرب قد نسبت إلى أشياء، فغيروا لفظ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يُقاس عليه غيره، فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه، فهو على غير القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضرور: منها العدول عن تعيل إلى ما هو أخف منه، ومنها الفرق بين شيين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه، فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: 'بدوي'، والقياس: 'بادي' أو 'بادوي' على حد 'قاص'، و'قاصية'، و'غاز'، و'غازية'، كأنهم بنوا من لفظه اسماً على 'فعل' حملوه على ضده، وهو الحصر، فقالوا: 'بدوي' كما قالوا: 'حصري'⁽²⁰⁷⁾.

- النسبة إلى قرية (قروي):

القياس في النسب إلى الاسم الثلاثي الذي آخره واو أو ياء ساكن الوسط أن يبقى اللفظ دون تغيير مع زيادة ياء النسب، نحو: ظبي: ظبي، وغزو: غروي، وقرية: قروي، وهذا رأي سيبويه، وأما قروي فشاذ عنده، وقياس عند يونس، وواقفه الزجاج⁽²⁰⁸⁾. قال ابن يعيش: "قد جاء عن العرب 'قروي' في النسبة إلى 'قرية'، و'زوي' في النسبة إلى 'بني زنية'، وهم حي من العرب، وهو شاذ عند سيبويه، والقياس: 'قروي'، و'زوي'. وهو عند يونس قياس"⁽²⁰⁹⁾. ووافق الفيومي سيبويه في قوله: "وقال في كفاية المتحفظ: القرية كل مكان اتصلت به الأبنية، وأخذ قرارا، وتقع على المدن وغيرها، والجمع قري على غير قياس، قال بعضهم: لأن ما كان على فعلة من المعتل فبأنه أن يجمع على فعال بالكسر مثل: طيبة وطياب، وركوة وركاء، والنسبة إليها قروي بفتح الراء على غير قياس"⁽²¹⁰⁾. فقد عد (قروي) شاذاً.

⁽²⁰²⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 336).

⁽²⁰³⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 478). وينظر: الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج 2 / ص 82).

⁽²⁰⁴⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 9 / ص 63). مادة (خرف).

⁽²⁰⁵⁾ ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 335). والأصول في النحو، (ج 3 / ص 81). وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج 3 / ص 362).

⁽²⁰⁶⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 40). مادة (بدي).

⁽²⁰⁷⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 475).

⁽²⁰⁸⁾ ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 347).

⁽²⁰⁹⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 457). وينظر: ارتشاف الضرب، (ج 2 / ص 626). وابن عقيل، المساعد، (ج 3 / ص 373).

⁽²¹⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 500). مادة (قري).

وكذلك النسبة إلى السهل بفتح السين (سُهْلِي) (211) لم يذكر القياس، ولا علة هذا التغيير في النسبة، والنسب إلى الري (رَازِي) (212)، والنسب إلى العالية (عُلُوِي) فلم يذكر القياس في النسبة إلى اللفظ (213)، وهو (عَالِي)، وذكره سيبويه (214)، وفي النسب إلى سومنات: السُمْنِيَّةُ (215).

4- ما له أكثر من احتمال في نسبه، وذلك في ثلاثة ألقاب، هي:

- النسب إلى بَرَهْمَانَ (بَرَهْمِي):

البراهمة: قوم من الهنود لَا يُجَوِّزُونَ عَلَى اللَّهِ بَعْثَةَ الرَّسْلِ (216)، وذكر الفيومي أَنَّ البرهمي نسبة إلى البرهمة، وذكر أَنَّ بعضهم يجعل نسبة برهمي إلى بَرَهْمَانَ على غير قياس في قوله: "وَبَرَهْمَ الرَّجُلِ بَرَهْمَةً، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: الْبَرَهْمَةُ النَّظَرُ، وَسُكُونُ الطَّرْفِ، وَالْبَرَهْمَةُ فِيمَا قِيلَ عِبَادُ الْهُنُودِ وَرُهَادُهُمْ، قِيلَ: الْوَاحِدُ بَرَهْمَنٌ، وَالنُّونُ تُشْبِهُ التَّنْوِينَ؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ فِي النَّسْبَةِ، فَيُقَالُ بَرَهْمِي، وَقِيلَ الْبَرَهْمِيُّ نِسْبَةً إِلَى رَجُلٍ مِنْ حُكَمَائِهِمْ اسْمُهُ بَرَهْمَانٌ، هُوَ الَّذِي مَهَّدَ لَهُمْ قَوَاعِدَهُمُ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا، فَإِنَّ صَحَّ ذَلِكَ فَتَكُونُ النِّسْبَةُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ" (217). فيلاحظ أنه أقر نسبة (بَرَهْمِي) إلى لفظ (الْبَرَهْمَةُ)، وشذوذها نسبة إلى (بَرَهْمَانَ).

والنسب إلى شِتَاءٍ (شَتَوِي) بفتح التاء:

اختلف اللغويون في لفظ (الشتاء)، فمنهم من قال إنه جمع ل(شَتْوَة) كما تقول: قِصَاعٌ وَقِصْعَةٌ، وَكِلَابٌ وَكَلْبَةٌ، فَتَكُونُ النِّسْبَةُ لِلْمَفْرَدِ (شَتَوِي) بِسُكُونِ التَّاءِ، وَشَذَّ (شَتَوِي) بِفَتْحِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الشِّتَاءُ وَاحِدٌ لَا جَمْعَ فَتَكُونُ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ: شَتَاوِي، وَشَتَائِي، وَبِذَلِكَ تَكُونُ (شَتَوِي) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَذَكَرَ ذَلِكَ الْفَيْوُمِيُّ فِي قَوْلِهِ: "الشِّتَاءُ، قِيلَ: جَمْعُ شَتْوَةٍ مِثْلُ: كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ، نَقَلَهُ ابْنُ فَارِسٍ عَنِ الْخَلِيلِ، وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ مُفْرَدٌ عَلَّمَ عَلَى الْفُضْلِ، وَلِهَذَا جُمِعَ عَلَى أَشْتِيَةٍ، وَجَمْعُ فَعَالٍ عَلَى أَفْعَلَةٍ مُخْتَصٌّ بِالْمُذَكَّرِ، وَاخْتَلَفَ فِي النَّسْبَةِ فَمَنْ جَعَلَهُ جَمْعًا قَالَ فِي النَّسْبَةِ: شَتَوِيٌّ رَدًّا إِلَى الْوَاحِدِ، وَرَبَّمَا فَتَحَّتِ التَّاءُ، فَقِيلَ: شَتَوِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَمَنْ جَعَلَهُ مُفْرَدًا نَسَبَ إِلَيْهِ عَلَى نَفْطِهِ، فَقَالَ: شَتَائِي، وَشَتَاوِي" (218). فقد ذكر احتمالات النسبة إلى (شتاء) فإن كان اللفظ جمعًا، فإن القياس النسب إلى مفرده (شَتْوَة): (شَتَوِي) بِاسْكَانِ التَّاءِ، وَ(شَتَوِي) شَادًّا، وَإِنْ كَانَ الْفَلْظُ مَفْرَدًا فَالنِّسْبَةُ الْقِيَاسِيَّةُ: شَتَائِي، وَشَتَاوِي، وَقَالَ ابْنُ سَيْدِهِ: "وَالشِّتَاءُ أَحَدُ أَرْبَاعِ الْأَزْمِنَةِ، وَهِيَ الشَّتْوَةُ، وَقِيلَ الشِّتَاءُ جَمْعُ شَتْوَةٍ، وَالنِّسْبُ إِلَى الشِّتَاءِ شَتَوِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا نَسَبُوا إِلَى الشَّتْوَةِ، وَرَفَضُوا النَّسَبَ إِلَى الشِّتَاءِ، وَهُوَ الْمَشْتَى وَالْمَشْتَاةُ" (219). وقال ابن يعيش: "وقالوا في النسب إلى الشِّتَاءِ: "شَتَوِي"، كأنهم نسبوا إلى "شَتْوَة"، وقيل: إن "شِيتَاء" جمع "شَتْوَة" كَقِصْعَةٍ، وَ"قِصَاعٍ"، وَ"صَحْفَةٍ"، وَ"صِحَافٍ"، وَأَنْتَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى جَمْعٍ؛ رَدَدْتَهُ إِلَى وَاحِدِهِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قِيَاسًا" (220).

وكذلك النسب إلى (عَانِي): (العَانِيَّة) فقد ذكر أَنَّ الْفَلْظَ مَنْسُوبٌ إِلَى عَنَانَ، وَقِيلَ إِلَى عَانِي عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ (221).

(211) ينظر: المصدر السابق، (ج 1 / ص 293). مادة (سهل).

(212) ينظر: المصدر السابق، (ج 1 / ص 246). مادة (روي).

(213) ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 427). مادة (علو).

(214) ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 336). وينظر: ابن سيده، المخصص، (ج 4 / ص 159).

(215) ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 290). مادة (سمن).

(216) ينظر: الرازي، مختار الصحاح، (ج 1 / ص 40). مادة (بره).

(217) الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 46). مادة (بره).

(218) المصدر السابق، (ج 1 / ص 304). مادة (شتو).

(219) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 8 / ص 114). وينظر: الجوهري، الصحاح، (ج 6، ص 2389). وابن منظور، لسان العرب، (ج 14 / ص 421). مادة (شتو).

(220) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 479).

(221) الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 433). مادة (عنن).

المبحث الرابع الشذوذ في مسائل متفرقة

أولاً: الشذوذ في الأسماء الجامدة:

- كسر فاء (الْفُسْطَاطُ):

ذكر الفيومي أن القياس في لفظ (الْفُسْطَاطُ) ضم الفاء، وكسرهما شاذ في قوله: "الْفُسْطَاطُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكُسْرِهَا بَيِّنٌ مِنَ الشَّعْرِ، وَالْجَمْعُ: فَسَاطِيطٌ، وَالْفُسْطَاطُ بِالْوَجْهِينِ أَيْضًا مَدِينَةٌ مِصْرَ قَدِيمًا، وَيَعْضُهُمْ يَقُولُ: كُلُّ مَدِينَةٍ جَامِعَةٌ فَسْطَاطٌ، وَوَزْنُهُ فُعْلَالٌ، وَبَابُهُ الْكُسْرُ، وَشَذُّ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ جَاءَتْ بِوَجْهِينِ الْفُسْطَاطِ، وَالْقِسْطَاسُ وَالْقِرْطَاسُ" (222)، وذكر الأزهري في اللفظ ست لغات في قوله: "قلت: وللعرب لغات في الفسطاط، يُقال: فُسْطَاطٌ وَفِسْطَاطٌ، وَفُسَاطٌ وَفِسْطَاطٌ، وَفُسْطَاطٌ وَفِسْطَاطٌ، وَيَجْمَعُ فَسَاطِيطٌ وَفِسَاطِيطٌ" (223)، وذكر الزبيدي عن الصاغانى أنهما لغتان في قوله: "وقال الصاغانى: هُوَ لُغَةٌ فِي الْفُسْطَاطِ، وَتُكْسَرُ فَاوَهُمَا" (224). فقد ذكر شذوذ الاستعمال، ولم ينسبه إلى لغات العرب.

- ضم قاف (الْقِسْطَاسُ)، و(الْقِرْطَاسُ):

أما (الْقِسْطَاسُ)، و(الْقِرْطَاسُ) فقد ذكر الفيومي في نصه السابق أنهما وردا بضم الأول وكسره، وما ورد في المعاجم العربية بأن لغة كسر القاف أشهر، وعليه ورد الذكر الحكيم في قوله تعالى: ﴿فِي قِرْطَاسٍ فَلَمْسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: 7]، وقوله: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35]، وهذا ما ذكره الخليل بأنهما لغتان: "القِسْطَاسُ، وَالْقِسْطَاسُ، وَالْقِسْطَاسُ لُغَةٌ: أَقْوَمُ الْمَوَازِينِ" (225). وذكر بعض اللغويين فيه ثلاث لغات كابن سيده في قوله: "والقِرطاس، والقِرطاس، والقِرطاس، والقِرطاس، كُله: الصَّحِيفَةُ الثَّابِتَةُ الَّتِي يَكْتُبُ فِيهَا الْأَخِيرَتَانِ عَنِ اللَّحْيَانِي" (226). أما الزبيدي فذهب إلى أن ما ذكره الفيومي ضعيف بأن الذي ذكر أن كسر القاف أشهر في قوله: "القِرْطَاسُ، مَثَلَةُ الْقَافِ الضَّمِّ قِرَاءَةُ أَبِي مَعْدَانَ الْكُوفِيِّ، قَالَ شَيْخُنَا: أَطْلُقُ فِي التَّثْلِيثِ، فَاقْتَضَى أَنَّهَا كُلُّهَا فَصِيحَةٌ وَارِدَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ: كَسَرَ الْقَافَ أَشْهُرُ، وَقَالَ الْجَارِزِيدِيُّ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ: الضَّعِيفُ مَا فِي ثُبُوتِهِ كَلَامٌ، كَقِرْطَاسٍ، بِالضَّمِّ، فَذَلَّ عَلَى ضَعْفِهِ، بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْمِصْبَاحِ فَإِنَّهَا تُوهِمُ أَنَّهُ مَشْهُورٌ، وَأَمَّا الْفَتْحُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ أَكْثَرَ أَهْلِ اللُّغَةِ" (227). فقد اكتفى الفيومي بذكر لغتي كسر الفاء، وضمها، وجعل لغة الكسر هي الأفصح التي نزل بها القرآن الكريم.

وكذلك شذوذ الهمز في (يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ) في لغة من جعل أصل الهمزة ألفًا: فقد ذكر الفيومي شذوذ ترك الهمز في لفظي

(يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ)، وتركه من لغات العرب دون أن ينسبها إلى أصحابها، وإنما اكتفى بمثل قوله: (وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ هَمَزٍ الْخَاتَمِ) (228)، لكنه قام بتحليل اللغتين ووضع احتمالات متعددة للقياس والشاذ.

ثانياً: شذوذ العدد: إضافة العدد (ثلاث) إلى (مائة) بالإفراد:

الأصل أن يكون تمييز العدد من ثلاثة إلى تسعة مجموعاً مجروراً، فيقال: ثلاث نساء، وثلاثة رجال، غير أن (المائة) بعد العدد من ثلاثة إلى تسعة تكون مفردة مجرورة، فيقال: ثلاثمائة، وأربعمائة، وجاء عليه قوله تعالى: ﴿وَلْيَبُتُوا فِي كُفْرِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾

(222) الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص472). مادة (فسط).

(223) الأزهري، تهذيب اللغة، (ج12 / ص238).

(224) الزبيدي، تاج العروس، (ج5 / ص26). وينظر: (ج16 / ص336).

(225) الفراهيدي، كتاب العين، (ج5 / ص). وينظر: الجوهري، جمهرة اللغة، (ج2 / ص386).

(226) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج6 / ص611). وينظر: اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، (ص187). والفيروز آبادي،

القاموس المحيط، (ج1، ص565).

(227) الزبيدي، تاج العروس، (ج16، ص356).

(228) ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص5). مادة (أجب).

[الكهف: 25]، وقد ذكر الفيومي أنّ استعمال الجمع بعد ثلاث مئتين، وثلاث مئات شاذّ في قوله: "قال ابن الأنباري: والقياس عند أصحابنا ثلاثمائة بالتّوحيد، وفي كتاب الله (ثلاث مائة سنين) بالتّوحيد، وكتاب الله نزل بأفصح اللغات، قال: وأما مئتين ومئات فهو عند أصحابنا شاذّ"⁽²²⁹⁾. وأما سيويه فيرى أنّ القياس ثلاث مئتين أو مئات، وعلل ذلك بعلمتين، أولهما: أنّهم شبهوه بعشرين وأحد عشر في كونه اسم عدد، وثانيهما: أنّه قد يُعبر بلفظ الواحد عن الجمع، وذلك في قوله: "وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر؛ حيث جعلوا ما بيئ به العدد واحداً؛ لأنّه اسمٌ لعددٍ كما أنّ عشرين اسمٌ لعددٍ، وليس بمستكرّ في كلامهم أنّ يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع"⁽²³⁰⁾، احتجّ ابن الوراق، وابن سيدة بحجة سيويه وتعليقه⁽²³¹⁾. ورأى العكبري أنّ القياس: ثلاث مئتين أو مئتين، إلا أنّهم أضافوه للمفرد لإطالة الكلام بالإضافة في قوله: "وكان القياس أن يُقال: (ثلاث مئتين أو مئتين)، وكذا إلى تسعمائة كما تقول (ثلاث سنوة)؛ إلا أنّهم أضافوها إلى الواحد؛ حيث طال الكلام بالإضافة إلى (المائة) وإضافة المائة للدرهم ونحوه، ولأنّ المميّز مُفرد فلو جمعوا (مائة) وهي عدد - لأضافوا جمع العدد إلى المميّز المُفرد، وليس له أصل لأنّ مرتبة الأحاد تُضاف إلى الجمع"⁽²³²⁾، أما ابن يعيش فجعله من الذي شذّ عن القياس واطرد في الاستعمال في قوله: "قال الشارح: القياس في 'ثلاثمائة'، و'أربعمئة' إلى 'تسعمائة' أن تُجمع 'المائة'، فيقال: 'ثلاث مئتين'، أو 'ثلاث مئتين'؛ لأنّ العدد من 'الثلاثة' إلى 'العشرة' يضاف إلى الجمع، نحو: 'ثلاثة أقرّة' وأربعة دراهم". وقوله: "ومما شذّ عن ذلك قولهم: ثلاثمائة" يريد أنّه شذّ عن القياس، وأما من جهة الاستعمال، فكثير مطرد⁽²³³⁾، وأرجع الفراء ذلك إلى أنّه لغة من لغات العرب، قال ابن عقيل: "والأكثر يخصوصونه بالشعر؛ وظاهر كلام سيويه جواز في الكلام، وقال الفراء: بعض العرب تقول: عشر مائة؛ أي مكان ألف، قال: وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاث مئتين، وأربع مئتين"⁽²³⁴⁾، وجعله ابن الخشاب (ت567هـ) من باب القياس المرفوض "كذا جاء فيه ثلاث مئتين"، وذلك أصل في القياس مرفوض، راجعه الشاعر، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة في كثير من ضروراته"⁽²³⁵⁾.

ثالثاً: شذوذ المذكر والمؤنث:

- تنكير ذراع:

ذكر الفيومي أنّ القياس في (ذراع) التأنيث، في قوله: "الذراع اليد من كل حيوان، لكنّها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع، وذراع القياس أنثى في الأكثر، ولفظ ابن السكيت الذراع أنثى، وبعض العرب يُدكّر، قال ابن الأنباري: وأنشدنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء شاذّاً على التأنيث قول الشاعر:

أرمني عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وإصبع⁽²³⁶⁾

وعن الفراء أيضاً الذراع أنثى، وبعض عكّل يُدكّر، فيقول: حمسه أذرع، قال، ابن الأنباري: ولم يعرف الأصمعيّ التذكير، وقال الزجاج: التذكير شاذّ غير مختار⁽²³⁷⁾، فقد ذكر أنّ القياس فيه التأنيث، وهو الأكثر في كلامهم، وقد أكد رأيه بلفظ ابن السكيت الذي قال: "وما كان على فعلان أتى مؤنثه بالهاء، نحو خُمصان وخُمصانة، وغُزيان وغُزيانة، وتقول: هذا ثوب سُنّع في ثمانية؛ لأنّ

(229) الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص588). مادة (مأى).

(230) سيويه، الكتاب، (ج1 / ص209).

(231) ينظر: ابن الوراق، علل النحو، (ص551). وينظر: ابن سيدة، كتاب العدد في اللغة، (ص34).

(232) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، (ج1 / ص325).

(233) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج4 / ص11).

(234) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج2 / ص69).

(235) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، (ص267).

(236) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج1، ص398).

(237) الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص20). مادة (ذرع).

الأذرع مؤنثة، تقول: هذه ذراع⁽²³⁸⁾. وكذلك استأنس بالمبرد في تأنيث اللفظ: "فكل شيء كان على فعّال من المؤنث فجمعه أفعل، وكذلك فعّال، تقول: ذراع أذرع، كراع وأكرع؛ لأنهما مؤنثتان"⁽²³⁹⁾. وكذلك بالأصمعي الذي لم يعرف له إلا التأنيث، قال القيسي: " ولم يعرف الأصمعي، التذكير في الذراع"⁽²⁴⁰⁾. وكذلك ابن الأنباري الذي ذكر تأنيثه في قوله: " والذراع مؤنثة"⁽²⁴¹⁾، وكذلك نسب تذكيره إلى بعض أهل (عُكَل)، وهذا ما قاله الفراء: "والذراع أنثى، وقد ذكر الذراع بعض بني عُكَل"⁽²⁴²⁾، وهي عند سيبويه مؤنثة، لكنه كثر تسميتهم به المذكر فغلب عليه التذكير، وذلك في قوله عندما سأل الخليل عنه: "سألته: عن ذراع فقال: ذراع كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر، وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوب ذراع، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر"⁽²⁴³⁾. وكذلك ابن السراج حين ذكره في الأبنية المؤنثة⁽²⁴⁴⁾. ومن اللغويين من أجاز تذكيره وتأيثه السجستاني عن أبي زيد: "وحكى السجستاني عن أبي زيد أنه قال: الذراع: يذكر ويؤنث"⁽²⁴⁵⁾. والجوهري في قوله: " ذراع اليد يذكر ويؤنث"⁽²⁴⁶⁾. وابن سيده (ت458هـ) في قوله: " (الكرع والذراع) يذكران ويؤنثان"⁽²⁴⁷⁾. وابن منظور جعل الأكثر فيه التأنيث: "الذراع: مَا بَيْنَ طَرْفِ الْمَرْفِقِ إِلَى طَرْفِ الْإِصْبَعِ الْوُسْطَى، أَنْثَى، وَقَدْ تَذَكَّرَ"⁽²⁴⁸⁾.

فقد ذكر الفيومي أنّ القياس فيه التأنيث، وهو الأكثر في كلامهم ، وقد أكدّ رأيه بأقوال العلماء كالفراء، وابن السكيت، مستشهداً على ذلك بالشعر.

- تأنيث سكين:

قال الفيومي: "السِّكِينُ مَعْرُوفٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُسَكِّنُ حَرَكَةَ الْمُنْبُوحِ، وَحَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِيهِ التَّذْكَيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَقَالَ السِّجِسْتَانِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ وَالْأَصْمَعِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ أَدْرَكْنَا، فَقَالُوا هُوَ مُذَكَّرٌ، وَأَنْكَرُوا التَّأْنِيثَ، وَرَبَّمَا أَنْثَ فِي الشَّعْرِ عَلَى مَعْنَى الشَّفْرَةِ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ: بِسِكِينٍ مُؤَنَّثَةٍ النَّصَابِ"⁽²⁴⁹⁾، وَلِهَذَا قَالَ الرَّجَّاجُ: السِّكِينُ مُذَكَّرٌ، وَرَبَّمَا أَنْثَ بِالْهَاءِ، لَكِنَّهُ شَادُّ غَيْرُ مُخْتَارٍ"⁽²⁵⁰⁾. يلاحظ أنّ الفيومي ذكر أنّ لفظ (السكين) مذكر، وأنّ تأنيثه شادّ غير مختار، وقد ذكر بعض العلماء الذين أنكروا تأنيثه أمثال السجستاني، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، فقد جعله الفيومي مؤوِّلاً على معنى الشفرة، فالفراء يقول بتذكير هذا اللفظ، وتأيثه قليل مسموع في الشعر، وهذا ما قاله الفراء حينما استشهد بالبيت المذكور: "السكين مذكر، وربما أنث في الشعر"⁽²⁵¹⁾، وقد سبق أبو بكر الأنباري (ت328هـ) الفيومي بذكر ذلك في قوله: "وَالسِّكِينُ"، قال السجستاني: هو مذكر، قال: وسألت أبا زيد الأنصاري، والأصمعي، وغيرهم من أدركنا فكلهم يذكرونه، ويُنكِرُ التأنيث"⁽²⁵²⁾.

⁽²³⁸⁾ ابن السكيت، إصلاح المنطق، (ص253).

⁽²³⁹⁾ المبرد، الكامل في اللغة والأدب، (ج1 / ص72).

⁽²⁴⁰⁾ القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، (ج1 / ص504).

⁽²⁴¹⁾ ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، (ص72).

⁽²⁴²⁾ الفراء، أبو زكريا، المذكر والمؤنث، (ص68). وينظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج1 / ص397).

⁽²⁴³⁾ سيبويه، الكتاب، (ج3 / ص236).

⁽²⁴⁴⁾ ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (ج3 / ص8).

⁽²⁴⁵⁾ أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج1 / ص399).

⁽²⁴⁶⁾ الجوهري، الصحاح، (ج3 / ص1209). مادة (ذرع). وينظر: الرازي، مختار الصحاح، (ج1 / ص112). مادة (ذرع).

⁽²⁴⁷⁾ ابن سيده، المخصص، (ج5 / ص139).

⁽²⁴⁸⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج8 / ص93).

⁽²⁴⁹⁾ هذا عجز البيت، وصدرة: فعيث في السنام غداة قر. ينظر: الفراء، المذكر والمؤنث، (ص86).

⁽²⁵⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص28). مادة (سكن).

⁽²⁵¹⁾ الفراء، المذكر والمؤنث، (ص86).

⁽²⁵²⁾ أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج1 / ص415).

ويلاحظ أن اللغويين بعد ذلك أجازوا تكثيره وتأنيثه، كابن سيده الذي اعتمد على البيت الذي أنشده الفراء مع أن الفراء لم يجز ذلك إلا على القلة في الشعر فقط، في قوله: "والسكين: المدية، يذكر ويؤنث... قال ابن الأعرابي: لم أسمع تأنيث السكين، وقال ثعلب: قد سمعه الفراء" (253). غير أنه جعل الغالب فيه التذكير في قوله: "ومن ذلك (السكين) الغالب عليه التذكير" (254). وكذلك الحميري (ت 573هـ) الذي أجاز تكثيره وتأنيثه مستشهداً بالكسائي والفراء في قوله: "السكين: معروف، يذكر ويؤنث، عن الكسائي والفراء" (255). ولكن مما يلاحظ أن اللغويين يميلون إلى تذكير هذا اللفظ، وعدم جواز تأنيثه، لكنهم اعتمدوا على ما ذكره الفراء بجوازه في الشعر فقط.

- تأنيث (أي):

قال الفيومي: "وَأَلْفَصْحُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤنَّثِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ، وَالِاسْمُ لَا تَلْحَقُهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ الْفَارِقَةُ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤنَّثِ، نَحْوُ: أَيُّ رَجُلٍ جَاءَ، وَأَيُّ امْرَأَةٍ قَامَتْ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: 81]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ كُلْثُومٍ: بِأَيِّ مَشِيئَةٍ عَمَرَوْا بَنَ هِنْدٍ (256)، وَقَدْ تُطَابِقُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، نَحْوُ: أَيُّ رَجُلٍ، وَأَيُّ امْرَأَةٍ، وَفِي الشَّاذِّ: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ (257)، وَقَالَ الشَّاعِرُ: أَيُّهُ جَارَاتِكَ تَلُكُ الْمُوصِيَةَ (258) (259)، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْعَرَبَ يُؤنَّثُونَ الْفَرْسَ وَيُذَكَّرُونَ، وَالْمَعْنَى عَلَى التَّأْنِيثِ فِي قَوْلِهِ: "وَالْعَرَبُ تَعْمَلُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي (أَيُّ) فَيؤنَّثُونَ وَيُذَكَّرُونَ، وَالْمَعْنَى التَّأْنِيثِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، وَيَجُوزُ فِي الْكَلَامِ بِأَيِّ أَرْضٍ (260).

فالفيومي لم يذكر الشذوذ، وجعل الأمر من باب القلة من خلال قوله: (وَقَدْ تُطَابِقُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ)، ويلاحظ

استشهاده بالقرآن، والقراءات، والشعر على هذه الظاهر

رابعاً: الشذوذ في مباحث نحوية:

- جر (مع) ب(من):

(مع) اسم يدل على الصحبة والاجتماع، وقد أجرى مجرى الظرف، فدخلت عليه (من) كما دخلت على الظروف: (قبل، وبعد، وعند)، قال سيبويه: "وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خَلَفَ وَأَمَامَ، وَقَدَامَ وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ وَتَحْتَ، وَعِنْدَ وَقَبْلَ، وَمَعَ وَعَلَى؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: مِنْ عَلَيْكَ، كَمَا تَقُولُ: مِنْ فَوْقَكَ، وَذَهَبَ مِنْ مَعَهُ" (261)، وَذَكَرَ النِّحَاةَ إِلَى أَنَّ دُخُولَ (مِنْ) عَلَيْهِ نَادِرٌ، وَقِيلَ: شَادَّ، يَنْضَحُ هَذَا مِنْ قَوْلِ الرُّضِيِّ: "وَانْجِرَارِهِ بَمَنْ، وَإِنْ كَانَ شَادًّا، نَحْوُ: جِئْتُ مِنْ مَعَهُ؛ أَيُّ: مِنْ عِنْدِهِ، وَتَسْكِينُ عَيْنِهَا لُغَةً رُبْعِيَّةً، يَقُولُونَ: مَعَ زَيْدٍ، فَإِذَا لَاقَى سَاكِنًا بَعْدَهُ كَسَرُوا عَيْنَهُ، نَحْوُ: كُنْتُ مَعَ الْقَوْمِ، قَالَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ الْحَقُّ، هِيَ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ حَرْفُ جَرٍّ، إِذْ لَا مُوجِبَ لِلْبِنَاءِ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْاسْمِيَّةِ إِلَّا وَضَعُ الْحُرُوفِ" (262). وَذَكَرَ الْفَيْوُمِيُّ شَذُوزَ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ فِي قَوْلِهِ: "مَعَ): ظَرْفٌ عَلَى الْمُخْتَارِ بِمَعْنَى لَدُنْ لِدُخُولِ التَّنْوِينِ، نَحْوُ: حَرَجْنَا مَعًا، وَدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ، نَحْوُ: جِئْتُ مِنْ مَعَهُ؛ أَيُّ: مِنْ عِنْدِهِ، وَلَكِنْ اسْتِعْمَالُهُ شَادًّا، وَهُوَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ

(253) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 6 / ص 71).

(254) ابن سيده، المخصص، (ج 5 / ص 141).

(255) الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، (ج 5 / ص 3139).

(256) صدر بيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وعجزه: تُطِيعُ بِنَا الْوُشَاةَ وَتَزْدَرِينَا، ينظر: الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص 169.

(257) قراءة كعب بن أبي، ينظر: النحاس، إعراب القرآن، (ج 3 / ص 198).

(258) هذا صدر البيت، وعجزه: قَائِلَةٌ لَا تَسْقِنِي بِجَبْلِيهِ. ينظر: ابن الخباز، توجيه اللع، (ص 155).

(259) الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 34). مادة (أي).

(260) الفراء، معاني القرآن، (ج 2 / ص 143).

(261) سيبويه، الكتاب، (ج 1/ص 140). وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 2 / ص 143)، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج 1 /

ص 535).

(262) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، (ج 3 / ص 232).

وَاسْكَانَهَا لُغَةً لِبَنِي رَبِيعَةَ، فَتُكْسَرُ عِنْدَهُمْ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، نَحْوُ مَعَ الْقَوْمِ، وَقِيلَ هُوَ فِي السُّكُونِ حَرْفٌ جَرٌّ⁽²⁶³⁾؛ حيث ذكر أن هذا الاستعمال شاذ، مستعيباً بتمثيل سيبويه، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي﴾ [الأنبياء 24]، وقرأ يحيى بن يعمر، وطلحة بن معروف بن مصرف: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي﴾، بالتثوين في "ذكر"، وكسر الميم في (مَنْ)⁽²⁶⁴⁾، وضعف أبو حاتم هذه القراءة؛ لدخول (من) على (مع)، ولم ير لها وجهاً⁽²⁶⁵⁾.

فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الاستعمال، ناسباً هذه اللغة إلى بني ربيعة، وناقلاً لنص سيبويه لتأكيد الشذوذ في هذا الاستعمال.

- إضافة (حيث) إلى المفرد:

تُعَدُّ حيث ظرف مكان يضاف للجملة عند البصريين؛ سواء كانت اسمية أو فعلية، نحو: اجلس حيث زيد جالس، ونحو: اجلس حيث جلس زيد، أو حيث يجلس زيد⁽²⁶⁶⁾، وقد أجاز الكسائي، إضافتها إلى المفرد قياساً على ما سمع، مستدلاً بقول الشاعر: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا⁽²⁶⁷⁾.

وجعله الجمهور شاذاً، لا يقاس عليه، وقد ذكر الفيومي ذلك موافقاً للبصريين: "حَيْثُ ظَرْفٌ مَكَانٌ، وَيُضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَنْصُبُونَ إِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ نَصْبٍ، نَحْوُ: فَمَ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ، وَتَجْمَعُ مَعْنَى ظَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَقُومُ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ، وَحَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَقُومُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ زَيْدٌ، وَعِبَارَةٌ بَعْضُهُمْ حَيْثُ مِنْ حُرُوفِ الْمَوَاضِعِ، لَا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، وَشَذَّ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَفْرَدِ فِي الشَّعْرِ"⁽²⁶⁸⁾، وقد جعله ابن مالك من باب الندرة في قوله: "وندرت إضافتها إلى مفرد كقول الراجز: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا وكقول الآخر:

ونَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بَبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ⁽²⁶⁹⁾

فقد وافق الفيومي في ذلك البصريين، واصفاً هذا الاستعمال بأنه خاص بالشعر فقط.

الخاتمة

يجدر بنا في نهاية البحث أن نلخص أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث:

أولاً: النتائج: توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1. أظهر البحث أن الفيومي استخدم مصطلح الشذوذ والمصطلحات التي تدور في فلكه مثل: (النادر، القليل، غير القياس) بوصفها مترادفة، وهذا ما نص عليه اللغويون الأوائل والمعاجم اللغوية.
2. بين البحث أن الاستعمال الشاذ ليس عشوائياً، وإنما يكون مقصوداً للتقريب، ومنع اللبس، وقد يكون نتاج تعدد اللهجات العربية.
3. كشف البحث أن الفيومي استعمل في المسألة الواحدة أكثر من مصطلح للدلالة على الشذوذ، فتارة يذكر أنه شاذ، وفي موضع آخر يذكر أنه من النادر، وفي موضع ثالث يذكر أنه على غير القياس. ومثال ذلك: صياغة اسم المفعول من "أفعل" شذوذاً.

⁽²⁶³⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج2 / ص576).

⁽²⁶⁴⁾ ابن جنبي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (ج2 / ص61).

⁽²⁶⁵⁾ أبو حيان، أثر الدين، تفسير البحر المحيط، (ج6 / ص284).

⁽²⁶⁶⁾ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (ج3 / ص56).

⁽²⁶⁷⁾ ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، (ج2 / ص147). وابن عقيل، المساعد، (ج1 / ص529). والسيوطي، همع الهوامع، (ج2 / ص210).

⁽²⁶⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج1 / ص158).

⁽²⁶⁹⁾ ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2 / ص232).

4. أظهر البحث أن الفيومي -أحياناً- يورد المسألة الواحدة في غير موضع من كتابه "المصباح المنير"؛ لكنّه في الموضع الثاني يكون أكثر تفصيلاً من الأول.
5. بيّن البحث أنّ الفيومي في أغلب مسائل الشذوذ في الأسماء كان يذكر القياس، وغير القياس، وأحياناً يذكر الشاذّ "غير القياس" فقط، فالمسائل التي تناولها البحث، وعرض نماذج منها، والتي أوردتها الفيومي تسع وسبعون مسألة، والمسائل التي اكتفى فيها بالشاذّ "غير القياس" ولم يذكر القياس ثمانٍ وعشرين مسألة.
6. كشف البحث أنّ الفيومي - أحياناً- يورد علّة الشاذّ بالشرح والتعليل، وأحياناً لا يورد العلّة من الشذوذ، مع حرص البحث على إيراد العلّة عند اللغويين والمعجميين.
7. أظهر البحث أنّ الفيومي استند في أثناء مناقشة مسائل الشاذّ على أقوال العلماء، واستشهد بقولهم، كما استشهد -أحياناً- بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، وبالحدِيث الشريف، وبالشعر.
8. كشف البحث أنّ الفيومي في منهجه لعرض الشاذّ، كان مهتمّاً بذكر لغات العرب في المسألة الواحدة، وترجيح بعض اللغات، وأحياناً يكتفي بالأشهر.
9. حرص البحث على إيراد آراء اللغويين والمعجميين ونصوصهم وأقوالهم وتعليلاتهم ومصطلحاتهم في كلّ مسألة من المسائل التي أوردتها الفيومي.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي:

- دراسة ظاهرة الشذوذ في الأفعال في معجم المصباح المنير؛ لاستيفاء دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها.
- ضرورة دراسة ظاهرة الشذوذ في التراث المعجمي كلّ دراسة مستفيضة، وأن تكون هذه الدراسة أو الدراسات مشروعاً علمياً تتبناه جهات الاختصاص في الجامعات ومراكز الأبحاث، لجمع هذه الظاهرة وتعليلات العلماء لها.
- أن تضع كليات اللغة العربية وأقسامها ظاهرة الشذوذ ضمن مقرراتها الأساسية، فعلى الرغم من خروجها عن القواعد المطّردة، فإنها هي المختارة عندهم بالنسبة للشاذ.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الألوسي، شهاب الدين محمد بن عبد الله (ت1270هـ)، (1415هـ)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الأثير، أبو السعادات، مجد الدين، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت606هـ)، (1399هـ - 1979م)، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، وزميله، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، (1411هـ-1990م)، *معاني القرآن*، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأزهري، زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت905هـ)، (1421هـ-2000م)، *شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد الهروي (ت370هـ)، (2000م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأستراباذي، رضي الدين، محمد بن الحسن (ت688هـ):
(1395هـ-1975م)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس.
(1402هـ-1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، وأخرين، بيروت: دار الكتب العلمية.
الأشموني، أبو الحسن، علي نور الدين (ت900هـ)، (1375هـ-1955م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت577هـ)، (1417هـ-1996م)، البلغة في الفرق بين المنكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأنصاري، ابن هشام، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ بقاعي، (د.ط)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن إياز، جمال الدين الحسن بن بدر البغدادي (ت681هـ)، (1322هـ-2002م)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق: هادي نهر، وزميله، ط1، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، (1422هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، بيروت: دار طوق النجاة.
- ابن بطلال، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت633هـ)، (1988م)، النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، تحقيق: مصطفى عبد الحق سالم، ط1، مكة المكرمة: المكتبة التجارية.
- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت328هـ)، (1401هـ-1981م)، المنكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، مصر: لجنة إحياء التراث.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت442هـ)، (1419هـ-1999م)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن جنّي، أبو الفتح، عثمان الموصلّي (ت392هـ):
(1371هـ-1952م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية.
(1421هـ-2000م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
(1999م)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
(1373هـ، 1954م)، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، القاهرة: دار إحياء التراث القديم.
- الجوهري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الفارابي (ت393هـ)، (1407هـ-1987م)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ت646هـ)، (2010م)، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب.
- ابن حجر، أوس، (1400هـ-1980م)، الديوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، (1392هـ-1972م)، الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعين ضان، (د.ط)، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

- الحريري، القاسم بن علي بن محمد (ت516هـ)، (1418هـ-1998م)، *درة الغواص في أوهام الخواص*، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الحميري، نشوان بن سعيد (573هـ)، (1420هـ-1999م)، *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، تحقيق: حسين بن عبد الله، وآخرين، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر.
- أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ):
(1418هـ-1998م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
(1421هـ-2000م)، *التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق: حسن هندأوي، ط1، دمشق: دار القلم.
(1422هـ)، *تفسير البحر المحيط*، تحقيق: عادل عبد الموجود، وزميله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، (1399هـ-1979م)، *ليس من كلام العرب*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت639هـ)، (1328هـ-2007م)، *توجيه اللمع*، تحقيق: فايز زكي دياب، ط2، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت567هـ)، (1392هـ-1972م)، *المرتجل في شرح الجمل*، تحقيق: علي حيدر، د.ط، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت321هـ)، (1987م)، *جمهرة اللغة*، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، بيروت: دار العلم للملايين.
- الرازي، أبو عبد الله، زين الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت666هـ)، (1420هـ-1999م)، *مختار الصحاح*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، بيروت - صيدا: المكتبة العصرية، الدار النموذجية.
- رضا، أحمد، (1380هـ-1960م)، *معجم متن اللغة*، د.ط، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ)، (1385-1422هـ)، (1965-2001م). *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وآخرين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، (1408هـ-1988م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب.
- الزوزني، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين (ت486هـ)، (1414هـ-1993م)، *شرح المعلقات السبع*، تحقيق: محمد إبراهيم إسليم، د.ط، القاهرة: دار الطلائع.
- ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت316هـ)، (1405هـ-1985م)، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السرقسطي، سعيد بن محمد المعروف بابن الحداد (ت400هـ)، (1395هـ-1975م)، *كتاب الأفعال*، تحقيق: حسين محمد شرف، د.ط، القاهرة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، (1423هـ-2002م)، *إصلاح المنطق*، تحقيق: محمد مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- سبيويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1408هـ-1988م)، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ):

- 1413هـ-1993م)، كتاب العدد في اللغة، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وزميله، ط1.
- 1421هـ-2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 1417هـ-1996م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت368هـ)، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وزميله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية
- السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ):
- 1418هـ-1998م). المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 1418هـ-1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، (1428هـ-2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت650هـ)، (1973م)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصاح العربية، تحقيق: محمد إبراهيم أبو الفضل، د.ط.، القاهرة: مطبعة دار الكتب.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395هـ)، (1996م)، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ط2، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (ت669هـ)، (1996م)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، بيروت: مكتبة لبنان.
- ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله العقيلي المصري الهمداني (ت769هـ):
- 1411هـ-1991م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر.
- 1400هـ-1980م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، د.ط.، دمشق: دار الفكر.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، (1416هـ-1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط1، دمشق: دار الفكر.
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت395هـ)، (1399هـ-1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط.، بيروت: دار الفكر.
- الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت207هـ):
- 1989م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة: مكتبة دار التراث.
- (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين، د.ط.، القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، (د.ت). كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وزميله، د.ط.، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- الفيروز آبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي (ت718هـ)، (1415هـ-1995م)، القاموس المحيط، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفيومي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ)، (1977م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ط2، القاهرة: دار المعارف.
- قاسم، رياض، (1407هـ)، المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، ط1، بيروت: دار المعرفة.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت213هـ)، (1963م). أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مصر: المكتبة التجارية.
- ابن القَطَّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي (ت515هـ):
(1999م)، *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، د.ط، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
(1403هـ-1983م)، *الأفعال*، ط1، بيروت: عالم الكتب.
- ابن القوطية، لأبو بكر محمد بن عمر القرطبي (ت367هـ)، (1993م)، *كتاب الأفعال*، تحقيق: علي فوده، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- القيسي، أبو علي، الحسن عبد الله، (1408هـ-1987م)، *إيضاح شواهد الإيضاح*، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- اللخمي، ابن هشام (ت577هـ):
(1409هـ-1988م)، *شرح الفصيح*، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط1، بغداد: دار الكتب والوثائق.
- (1424هـ-2003م)، *المدخل إلى تقويم اللسان*، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ):
(1430هـ-2009م)، *إيجاز التعريف في علم التصريف*، تحقيق: محمد عثمان، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
(1410هـ-1990م)، *شرح التسهيل*، تحقيق: عبد الرحمن السيد، وزميله، ط1، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر.
(1402هـ-1982م)، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مكة المكرمة: دار المأمون للتراث.
- ابن المبرد، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن حسن (ت909هـ)، (1411هـ-1991م)، *الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى*، تحقيق: رضوان مختار بن غريبة، ط1، جدة_السعودية: دار المجتمع للنشر والتوزيع.
- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت285هـ):
(1417هـ-1997م)، *الكامل في اللغة والأدب*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، بيروت: دار الفكر العربي.
- (1386هـ-1979م)، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط2، القاهرة: لجنة إحياء التراث.
- ابن المطرز، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد (ت610هـ)، (1399هـ)، *المغرب في ترتيب المعرب*، تحقيق: محمود فاخوري، وزميله، ط1، حلب: مكتبة أسامة بن زيد.
- ابن مكي الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف (ت501هـ)، (1410هـ-1990م)، *تثقيف اللسان وتلقيح الجنان*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، جلال الدين، أبو الفضل، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ)، (د.ت)، *لسان العرب*، د.ط، بيروت: دار صادر.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت778هـ)، (1428هـ)، *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، ط1، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- النحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل (ت338هـ):
(1421هـ-2001م)، *إعراب القرآن*، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
(1425هـ-2004م)، *عمدة الكتاب*، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، القاهرة: دار ابن حزم.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت 381هـ)، (1420هـ-1999م)، *علل النحو*، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء، يعيش بن علي الموصلية، (1422هـ-2001م)، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abu Bakr al-Anbary, M. bin Qasim. (1981). *Al-Mothakar wa al-Moanath*.(in Arabic). Investigator: Mohammed A. Kh. A'dimah ,Cairo, Lajnat Ihya'a al-Torath.

Abu Hayan, al-Andalosi. (1422). *Tafsir al-Bahr al-Mohait*.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Adel Abdelmawjoud and others. Beirut, Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Abu Hayan, al-Andalosi. (1998). *Irtishaf al-Darb Men Lesan al-Arab*.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Rajab O. Mohammad. Cairo: Maktabt al-Khanji.

Abu Hayan, al-Andalosi. (2000). *Al-Tathyeel Wa al-Takmeel*.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Hassan Hindawi. Damascus: Dar al-Qalam.

Al-Akhfash, Sa'ad Bin Mosa'da. (1990). *Ma'ani al-Qura'n*.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Huda M. Qura'a .Cairo, Maktabat al-Khanji.

Al-Alousi, Shahid al-Din Mohammed Bin Abdellah. (1415). *Rouh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-Athim wa al-Sab'a al-Mathani*.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ali A.B. Atiah. Beirut Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Al-Ansari, Ibn Husham. *Awdah al-Masalik ela Alfiat Ibn Malik*.(in Arabic). Investigator: Yousif al-Shaikh al-Baqai'e. Beirut, Dar al-Fekr Lelteba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'e. (DT).

Al-Ashmoni, abu al-Hassan Ali Nour al-Din. (1955). *Sharh al-Ashmoni Ala Alfiat Ibn Malik*.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Mohammad M.D. Abdel Hamid. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.

Al-Askari, A.H H. Bin Abdellah. (1996). *Al-Talkhis fi Ma'refat Asma' al-Ashya'*.(in Arabic). (2nd Edition). Damascus, Dar Tallas Lilteba'a wa al-Tarjama wa al-Nashr.

Al-Astrabathi, Radi al-Din. (1975). *Sharh al-Radi a'la al-Kafiah Le Ibn al-Hajib*.(in Arabic). Investigator: Yousif H. Omar. Libya. University of Benghazi (Garyounis).

Al-Astrabathi, Radi al-Din. (1982). *Sharh Shafiat Ibn al-Hajib*.(in Arabic). Investigator: Mohammed nour al-Hasan & others. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Al-Azhari, abu Mansour, al-Harawi. (2000). *Tahthib Alloghah*.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed A. More'b. Beirut, Dar Ihya'a al-Torath al-Arabi.

Al-Azhary, Khaled. (2000). *Sharh al-Tasreeh Ala al-Tawdeeh or al-Tasreeh Bemadmoon al-Tawdeeh Fi al-Nahwo*.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Mohammad A. Oun al-Sood. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.

Al-Bokhari, Bin Ismael. (1422). *Sahih al-Bokhari*.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed Z. B. N. al-Naser. Beirut Dar Tawq al-Najah.

Al-Fairouz Abadi, Majd al-Din. (1995). *Al-Qamous al-Moheet*.(in Arabic). (1stedition). Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.

Al-Faraby, A.I. I. bin al-Husain. (2003). *Mo'jam Diwan al-Adab*.(in Arabic). Investigator: Ahmed M. Omar. Moasasat. Cairo. Dar al-Sha'b Lilsahafa wa al-Tiba'a wa al-Nashr.

Al-Farahidy, al-Khalil bin Ahmed. *Ketab al-Ain*.(in Arabic). Investigator: Mahdi al-Makhzoumi and others. Beirut. Dar wa Maktabat al-Hilal. (DT).

Al-Faresy, A.A. H. bin Ahmed. (1981). *Al-Takmila*.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Hasan Sh. Farhoud. Riyadh. Riyadh University.

Al-Farra', abu Zakaria, Y. bin Ziad. (1989). *Al-Mothakkar wa al-Moanath*.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ramadan Abdel Tawwab. Cairo, Maktabat Dar al-Torath.

- Al-Farra', abu Zakaria, Y. bin Ziad. Ma'ani al-Qura'n.(in Arabic). Investigator: Ahmed Y. Najati and others. Cairo. Dar al-Masria lel Ta'lif wa al-Tarjama. (DT).
- Al-Fayoumi, abu al-Abbas Ali. (1977). Al-Mosbah al-Munier fi Gharib al-Sharh al-Kabir Lil Rafi'e.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Abdel Athim al-Shennawi. Dar al-Ma'ref.
- AL-Hareri, Al-Qasim Ben Ali Mohammed. (1998). Dorrat al-Gawas fi Awham alKhawas.(in Arabic). (1stEdition). Investigator: Arafat Matarji. Beirut Mo'asasat al-Kotob al-Thaqafiah.
- Al-Homairi, Nashwan bin Sa'eed. (1999). Shams al-Oloum wa Dawa' al-Arab min al-Koloum.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Husain bin Abdellah & others. Beirut. Dar al-Fikr al-Moasir.
- Al-Jawhari, abu Naser al-Farabi. (1987). Al-Sehah Taj al-Loghah Wa Sehah al-Arabiah.(in Arabic). (4thedition). Investigator: Ahmed A. al-Attar. Beirut: Dar al-Elm Lelmalayeen.
- Al-Ka'bary, A.B. A. bin al-Husain. (1995). Al-Labab fi l'elal al-Bina' wa al-Ierab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abed al-Ilah al-Nabhan. Damascus. Dar al-Fekr.
- Al-Lakhmi, Ibn Hisham. (1988). Sharh al-Fasih.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mahdi A. Jasim. Baghdad, Dar al-Kotob wa al-Wathaiq.
- Al-Lakhmi, Ibn Hisham. (2003). Al-Mokhal Ela Taqwim al-Lisan.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Hatim S. al-Damin. Beirut. Dar al-Bashaer al-Islamia Lel Teba'a wa al-Nashr wa Tawzi'e.
- Al-Ma'arri, abu al-Ala' bin Abdellah. (1992). Risalat al-Mala'eka.(in Arabic). Investigator: Mohammed S. al-Jondi. Beirut, Dar Sadir.
- Al-Maydani, M. B.O. al-Asbahani. (1986). Al-Majmou' al-Moghith fi Gharibai al-Qura'n wa al-Hadith.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Karim al-Azabawi. Jeddah. Dar al-Madani Lel Teba'a wa al-Nashr wa al-Tawzie'.
- Al-Mobarred, abu al-Abbas. (1997). Al-Kamel Fi Alloghah Wa al-Adab.(in Arabic). (1rdedition). Investigator: Mohammad A.F. Ebrahim. Cairo: Al-Fekr al-Arabi.
- Al-Nahas, abu Ja'far M. Ismael. (2001). I'rab al-Qura'n.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Mene'm Kh. Ibrahim. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Al-Nahas, abu Ja'far M. Ismael. (2004). O'mdat al-Ketab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Bassam A.W. al-Jabi. Cairo. Dar ibn Hazim.
- Al-Qesy, abu Ali, Abdellah. (1987). Idah Shawahid al-Idah.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed B.M. al-Da'jani. Beirut, Dar al-Gharb al-Islamy.
- Al-Razi, abu Bakr. (1999). Mokhtar al-Sehah.(in Arabic). (5thedition). Investigator: Yousf al-Shaikh Mohammad. Saida, Lebanon: al-Maktabah al-Asriah, al-Dar al-Namothajiah.
- Al-Saghani, H. B.M. bin al-Hasan. (1973). Al-Takmila wa al-Thail wa al-Sela Likitab Taj Alloghah wa Sahih al-Arabia.(in Arabic). Investigator: Mohammed I. abu al-Fadl. Matba't. Cairo, Dar al-Kotob.
- Al-Saraqosti, abu Othman. (1975). Al-Afa'al.(in Arabic). Investigator: Hosain M. Sharaf. Cairo: Mo'assasat Dar al-Sha'ab Lelsahafah Wa al-Teba'a Wah al-Nashr.
- Al-Serafi, A.S. B.A. al-Marzaban. (2008). Sharh Kitab Sibawaih.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ahmed H. Mahdaly & others. Beirut, Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Al-Shatebi, Ibrahim. (2007). Al-Maksed al-Shafia Fi Sharh al-Kholasa al-Kafia.(in Arabic). (1stedition). Investigators: Abdel Rahman al.Othaimeen et.al. Mecca: Umm al-Qura University.
- Al-Soyoti, Jalal al-Din. (1998). Hamie al-Hwamie Fi Sharh Jamie al-Jawamie.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ahmed Shams el-Din. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.
- Al-Soyouti, Jalal al-Din. (1998). Al-Mozhir fi Oloum Alloghah wa Anwao'ha.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Foad A. Mansour. Dar al-Kotob al-Ilmiah. Beirut.
- Al-Tabarani, A.Q. S. bin Ahmed. Al-Mo'jam al-Awsat.(in Arabic). Investigator: Tariq Awad Allah. Dar al-Haramin. Jeddah. (DT).
- Al-Thaminy, abu Qasim O. bin Thabit. (1999). Sharh al-Tafsir.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ibrahim S. al-Bae'mi. Riyadh, Maktabat al-Roshd.

- Al-Zajaj, A.I. I. B.S. Bin Suhail. (1988). Ma'ani al-Qura'n wa I'raboh.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Jalil A. Shalabi. Beirut, Alam al-Kotob.
- Al-Zobaidi, M. M. Al-Husaini. (1965-2001). Taj al-Arous min Jawahir al-Qamous.(in Arabic). Investigator: Abdil Sattar A. Farraj & others. Kuwait, Al-Majlis al-Watani lil Thaqafa wa al-Fonoun wa al-Adab.
- Al-Zouzni, A.A. H. B.A. bin al-Husain.(1933). Sharh al-Mo'alaqat al-Saba'.(in Arabic). Investigator: Mohammed I. Islam. Cairo. Dar al-Talae'.
- Ibn al-Anbari, abu al-Barakat Kamal al-Din. (1996). Al-Balaghah fi al-Farq bein al-Mothakar wa al-Moanath.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ramadan Abdeltawwab. Cairo. Maktabat al-Khanji.
- Ibn al-Athir, abu Sa'adat al-Jazari. (1979). Al-Nihaya fi Gharib al-Hadith wa al-Athar.(in Arabic). Investigator: Tahir A. al-Zawi. Beirut. Al-Maktaba al-Ilmiah.
- Ibn al-Hajib, Othman bin Omar bin Younis. (2010). Al-Shafia fi l'lmai al-Tasrif wa al-Khat.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Saleh A. A. al-Sa'er. Cairo. Maktabat al-Adab.
- Ibn al-Khabbaz, Ahmed bin al-Husain. (2007). Tawjih al-Lama'.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Fayiz Z. Diab. Dar al-Salam lil Teba'a wa al-Nashr wa al-Tawzie' wa al-Tarjama.
- Ibn al-Khashab, A. M. A. bin Ahmed. (1972). Al-Mortajel fi Sharh al-Jomal.(in Arabic). Investigator: Ali Haidar. Damascus. Majma' Alloghah al-Arabia.
- Ibn al-Moberrid, abu al-Mahsin bin Hasan. (1979). Al-Moqtadab.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Mohammed A. Kh. Adima. Cairo. Lajnat Ihya' al-Torath.
- Ibn al-Moberrid, abu al-Mahsin bin Hasan. (1991). Al-Dorrah al-Naqi fi Sharh Alfath al-Kharqi.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Radwan M. bin Ghariba. Saudi Arabia Dar al-Mojtama' Lel al-Nashr wa al-Tawzie'.
- Ibn al-Motarraz, abu Fath al-Sayyed. (1399). Al- Maghrib fi Tartib al-Mo'rab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mahmoud Fakhori and others. Aleppo. Maktabat Osama bin Zaid.
- Ibn al-Qata'a, abu al-Qasim. (1983). Al-Afa'al.(in Arabic). (1st edition). Beirut: Alam al-Kotob.
- Ibn al-Qatta', abu al-Qasim al-Saqali. (1999). Abniat al-Asma'a wa al-Afa'al wa al-Masadir.(in Arabic). Investigator: Ahmed M. Abdel al-Daim. Cairo. Matba'at Dar al-Kotob al-Masriah.
- Ibn al-Sarraj, abu Bakr. (1985). Al-Osol Fi al-Nahwo.(in Arabic). (1st edition). Investigator: Abdel Hosain al-Fatli. Beirut: Moasasat al-Resalah.
- Ibn al-Sokait, A.Y. Ya'qoub bin Ishaq. (2002). Islah al-Mantiq.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed More'b. Beirut. Dar Ihya' al-Torath al-Arabi.
- Ibn al-Warraq, Abdellah. (1999). I'lal al-Nahwo.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mahmoud J. al-Darwish. Riyadh. Maktabat al-Roshd.
- Ibn Aqeel, Baha'a al-Din. (1980). Al-Mosaed Ala Tasheel al-Fawaed.(in Arabic). Investigator: Mohammad Barakat. Damascus: Dar al-Fekr.
- Ibn Aqeel, Baha'a al-Din. (1991). Sharh Ibn Iekail Ala Alfia Ibn Malik.(in Arabic). Investigator: Yousef al-Baqae. Beirut: Dar al-Fekr.
- Ibn Asfour, abu al-Hasan, al-Ishbely. (1996). Al-Momte' al-Kabir fi al-Tasrif.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Fakhr al-Din Qabawa. Beirut. Maktabat Lebanon.
- Ibn Battal, abu M. bin Ahmed. (1988). Al-Nothom al-Mosa'thab fi Tafser Gharib Alfath al-Mohathab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mostafa A. H. Salim.Mecca. Al-Maktabah al-Tijarya.
- Ibn Doraid, A.B. M. bin al-Hasan. (1987). Jamharat Alloghah.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ramzi Ba'l'baki. Beirut. Dar al-Ilm lil Malayeen.
- Ibn Faris, abu al-Hasan, A. B. F. Al-Razy. (1979). Mo'jam Maqayees Alloghah.(in Arabic). Investigator: Abdel Salam M. Haroun. Beirut. Dar al-Fekr.
- Ibn Hajar al-Andalosi, A. bin Ali. (1972). Al-Dorrah al-Kamina fi A'lam al-me'a al-Thamina.(in Arabic). Investigator: Mohammed A. M. Dan. India. Majlis Da'erat al-Ma'arif al-Othmainia.

- Ibn Hajar, Aws. (1980). Al-Diwan.(in Arabic). Investigator: Mohammed Y. Nigim. Beirut. Dar Beirut lel Teba'a wa al-Nashr.
- Ibn Iyaz, al-Baghdadi. (2002). Sharh al-Ta'ref Bedarrouri al-Tasrif.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Hadi Nahr & others. Jordan. Dar al-Fekr Lelteba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'e.
- Ibn Jazari, Shams al-Din M. bin Yousif. (2000). Sharh Taiba al-Nashr fi al-Qira'at.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Anas Mohra. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Jenni, abu al-Fath. (1954). Al-Monsif fi Sharh Kitab al-Tasreef li aby Othman al-Mazny.(in Arabic). (1st Edition). Cairo. Dar Ihyaa al-Torath al-Qadim.
- Ibn Jenni, abu al-Fath. (1999). Al-Mohtasib fi Tabein Wojouh Shawath al-Qira'at wa al-Idah A'nha.(in Arabic). Cairo. Al-Majlis al-A'la lil Shoun al-Islamia.
- Ibn Jenni, abu al-Fath. (2000). Sir Sina'at al-I'rab.(in Arabic). 1st Edition). Investigator: Hasan Hindawi. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Khalawiah, al-Husain bin Ahmed. (1979). Laisa min Kalam al-Arab.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ahmed A. Gh. Al-Attar. Mecca.
- Ibn Kotaibah, al-Dainory. (1963). Adab al-Kateb.(in Arabic). (4thedition). Investigator: Mohammad M.D. Abdel Hamid. Egypt: Al-Maktabah al- Tejariah.
- Ibn Makki al-Saqali. (1990). Tathqif al-Lisan wa Talqih al-Jenan.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mostafa Abdel Qadir. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Malik, Jamal al-Din, al-Andalosi. (1982). Sharh al-Kafia al-Shafia.(in Arabic). (1st Edition). Abdel al-Mene'm A. Haridy. Mecca. Dar al-Ma'moun Lel al-Torath.
- Ibn Malik, Jamal al-Din, al-Andalosi. (2009). Ijaz al-Ta'rif fi Ilm al-Tasrif.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed Othman. Cairo. Maktabat al-Thaqafa al-Diniyah.
- Ibn Malik, Jamal al-Din. (1990). Sharh al-Tasheel.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Abdel Rahman al-Sayyed. Cairo: Dar Hajr Leteba'a Wa al-Nashr.
- Ibn Manthour, Mohammad Ibn Makram. Lesan al-Arab.(in Arabic). Beirut: Dar Sader. DT.
- Ibn Qutia, al-Qortobi. (1993). Kitab al-Afa'l.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ali Fouda. Cairo. Maktabat al-Khanji.
- Ibn Saidah, abu al-Hassan. (1993). Kitab al-Adad fi Alloghah.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdellah B.H. al-Nasir & others.
- Ibn Saidah, abu al-Hassan. (1996). Al-Mokhssas.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Khalil E. Jaffal. Beirut: Dar Ihya'a Alloghah.
- Ibn Saidah, abu al-Hassan. (2000). Al-Mhkam wa al-Mohait al-A'tham.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Hamid Hindawi. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Yaesh, Mowaffaq al-Din. (2001). Sharh al-Mofassal Lelzamakhsary.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Email Ya'aqoub. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.
- Nathir al-Jaish, bin Ahmed. (1428). Tamhid al-Qawae'd Besharh Tshil al-Fawaed.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ali M. Fakhr. Egypt. Dar al-Salam Lel Teba'a wa al-Nashr wa al-Tawzie' wa al-Tarjamah.
- Qasim, Riyad. (1407). Al-Mo'jam al-Arabi: Bohouth fi al-Mada wa al-Manhaj wa al-Tatbiq.(in Arabic). (1st Edition). Beirut. Dar al-Ma'rifa.
- Reda, Ahmed. (1960). Mo'jam Matn Alloghah.(in Arabic). Dar Maktabat al-Hayah.
- Sibawaih, abu Bashr. (1988). Al- Kitab.(in Arabic). (1stedition). Investigator: Abdel Salam M. Haroun. Cairo: Maktabt al-Khanji.